الإسناد العالي والنازل

وفوائد الجمع بينهما عند المحدثين

"دراسة نظرية تطبيقية"

إعداد الدكتور

ناصر أبو عامر عبد السلام عبد الفتاح

الأستاذ المشارك في جامعتي الأزهر وطيبة بالمدينة المنورة

الإسناد العالي والنازل وفوائد الجمع بينهما عند المحدثين "دراسة نظرية تطبيقية"

ناصر أبو عامر عبد السلام عبد الفتاح

قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين بالمنوفية، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: Nfattah@taibahu.edu.sa - dr.naser1974@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان النكت الإسنادية والفوائد الحديثية من الوقوف على بعض الشيوخ اللذين وقع العلو والنزول في أسانيدهم، وأهم قضايا الإسناد العالي والنازل، ثم يركز على الأسباب التي دعت المحدثين إلى الجمع بين الإسناد العالي والنازل في الحديث الواحد، بحيث يرويه المحدث تارة عاليًا، وأخرى نازلًا، وانتهى البحث إلى عدّة نتائج أهمها: الإسناد من خصائص هذه الأمَّة ومفاخرها، وطلبه سنة صحيحة ومطلب أصيل عند المحدثين كانوا يتزاحمون عليه، والعلو في الإسناد إن صح أفضلُ من النزول، وهو من وجوه الترجيح الكثيرة فوق المئة التي اعتبرها المحدثون والأصوليون والفقهاء عند التعارض، وضابط الترجيح عند المحدثين هو سلامة الرواية، سواء كانت عالية أو نازلة، بينما نظر الأصوليون إلى قلة الوسائط، كما أن الرواية النازلة عند صحتها تكون أهلاً للترجيح على روايةٍ أخرى عالية فقدت صحتها، تم يبين البحث بعض أسباب تقديم العلو في الإسناد على النزول، كرغبة الراوي في مشاركة شيخه في الرواية عن شيوخ شيخه، أو حرصه على السماع من مصدره الأول بلا واسطة...، ثم ذكر البحث فوائد الجمع بين الإسناد العالي والنازل في الحديث الواحد عند المحدثين، ومنها: التصريح برؤية الصحابي للنبي ﷺ للواقعة التي هي سبب ورود الحديث، أو العناية بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، أو تصريح الراوي المدلس بالسماع، أو كون سياق النازلة تامًا، والأخرى مختصراً، أو النزول في الرواية إذا

كـان راويهـا أثبـت أصـحاب الـراوي، أو الوقـوف علـى تسـمية المقصـود بالتحـديث في الإسـناد النـازل، أو تثبّـت الـرَّاوي مـن حديثـه...، أو عـدم الوقـوف علـى العـالي بدايـة، ثـم يوصـي البحـث طلبـة العلـم بلـزوم الشـيوخ والأخـذ عـنهم مباشـرة، مـع قـراءة المقـدمات النفيسـة لكتـب السـنة وشـروحها، كمقدمـة فـتح البـاري، وغيرهـا مـن مقـدمات الشـروح المعتبـرة، واسـتخراج مـا فيهـا من الفوائد والنكت العلمية التي ينتفع بها المشتغلون بالسنة وعلومها.

الكلمات المفتاحية: الإسناد العالي، الإسناد النازل، المحدثون، الرواية، الترجيح.

The Ascending and Descending Chains of Transmission and the Value of combining both for Hadith Scholars

An Applied Theoretical Study

By: Nasser Abu Amer Abdel-Salam Abdel-Fattah
Department of Hadith and its Sciences
Faculty of Osoul El-Din in Menofia
Azhar University
E-mail: Nfattah@taibahu.edu.sa -dr.naser1974@gmail.com

Abstract

This research aims at displaying two important points; the ascending and desceniding chains of transmitting Hadiths together with the modern arising values resulting from focusing light upon some *Sheikhs* who had ascending and descending chains in their transmission of Hadiths. The research also highlights the important issues of those modes of transmission. Next, the research sheds light upon the reasons that made Haith scholars combine the two modes in one Hadith so the Hadith scholar could narrate the Hadith once in the ascending chain and another time in the descending mode. By the end of the research, the researcher has listed some important findings. For example, the transmission of Hadith is one of the peculialiarities and glories of this nation. Seeking the chain of transmission is also a kind of truthful sunnah as well as a genuine requirement for Hadith scholars who argued around this point. If the ascending chain proves to be true would be far better than the descending chain. It is also one of the numerous aspects of preponderance that exceed the hundredth which scholars of Hadith, fundamentalists and jurists consider when there is controversy. The criterion of preponderance for Hadith scholars is the flawless of the transmission whether it is acending or descending. As for the fundamentalists, they considered the insufficient media and though that the descending narration, if it proves to be truthful, would be better and more preponderant than an ascending narration that is flawed. Another finding is that the research has discussed some of the reasons why the ascending chain surpasses the descending as a wish expressed by the narrator to share the narration with his *Sheikhi* about his antecedents or because of his keenness to listen directly from the original

source rather through a mediator. A third finding is that the reserch has considered the benefits of combining the ascending and descending modes of transmission of the same Hadith by Hadith scholars. Those benefits include stating that the companion has seen Prohet Muhammad peace be upon him and the incident or occaision that resulted in the Hadith, observing the changeable methodology when provisions change, stating hearing explicitly by the dishonest narrator, having a perfect context of the descending chain while the other is succinct, having a descending chain because its narrator proved the companions of the key narrator or the narrator has investigated his Hadith. Finally, the research has recommended scholars to follow their Sheikhs, receive their knowledge directly from and read the precious introductions of the Sunnah books such as the introduction of *Fath Al-Bari* and other respectable books. Young scholars should also seek benefits and scientific points that would be valuable for those interested in Sunnah sciences.

Key words: ascending chain, descending chain, scholars of Hadith, narration, preponderance.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على من جُمعت كلُ خصالِ الخير فيه، وعلى آله وصحبه وتابعيه. **وبعد**

فالإسناد هو سلسلة الرواة الذين نقلوا متن الحديث عن مصدره الأول، وعلوم الإسناد من خصائص أمة الإسلام على سائر الأمم، "فليست أمة من الأمم تستطيع أن تُسند شيئًا عن نبيها إسناداً متصلاً غير أمة الإسلام" (١)، ولهذا عني المحدثون به في إيراد الطرق وانتقائها، سواء في ذلك الطرق العالية أو النازلة منها، وربما لا توجد طريق عالي أو نازل إلا ولها فائدة خاصة عند المحدثين، بحيث يجمعون كل فوائد طرق الحديث في مروياتهم، وتفننوا في علم الرواية، ووضعوا في ذلك أدق، وآصل، وأحكم قواعد النقد العلمي الصحيح، ورغبوا في طلب الأسانيد العالية عن النازلة، فاستحبوا الرحلة في طلبها وتحصيلها، وأتعبوا أنفسهم ومطاياهم من أجلها، لقربها وصحتها(٢).

قال الإمام أحمد: "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف"(٣)، وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: "ما تشتهي؟" قال: "بيتًا خاليًا، وإسناداً عاليًا "(٤).

وما برحت الحفاظ الجهابذة تطلب علو الإسناد وتفتخر به، وتركب الصعاب، وتنادي الأهل والأصحاب لأجل تحصيله، فإذا سمع أحدهم بحديث عن محدث في عصره رحل إليه ليسمعه منه مباشرة، كما قال أبو العالية: "كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم"(٥).

ومع كون علو الإسناد له عند المحدثين شأن كبير، واعتبروه من علو هِمَّة المحدث، ونُبْل قَدْره، وجَزالة

---

(١) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٥٩).

(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٦).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص: ٢٥٦.

(٤) السابق.

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٥٦، وبنحوه أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٠٢.

رأيه، وذلك لأنه يفيد قوة السند، ويبعد احتمال الخلل عن الحديث، إلا أنهم لجأوا إلى النزول في الأسانيد لنكت حديثية وفوائد إسنادية، جعلتهم يجمعون في المتن الواحد بين الإسناد العالي والإسناد النازل،

وقد وقفت من خلال التتبع والاستقراء على حالات استحب فيها المحدثون تقديم الإسناد النازل على العالي، لأن المحدثين يدورون مع الإسناد صحة وسلامة، فحيث صح الإسناد فهو مذهبهم، فكانت هذه الدراسة بعنوان: "الإسناد العالي والنازل وفوائد الجمع بينهما عند المحدثين دراسة نظرية تطبيقية"

دواعي البحث:

بيان جهود المحدثين في الجمع بين الإسناد العالي والنازل وإبراز أهميته وفوائده، والتأكيد على أن المحدثين كانوا يحرصون على تتبع الأسانيد العالية، ويرغبون فيها، ويحثون طلابهم عليها، وما الرحلة في طلب الحديث إلا من أجل تحصيل الأسانيد العالية، والسماع مباشرة من الشيوخ بلا واسطة، وأنهم لا يلجؤون إلى النزول فيها إلا نذراً يسيراً لنكتة علمية، أو طرفة إسنادية.

حدود البحث:

وقد جعلت ميدان البحث المصنفات في علوم الحديث ودواوين السنة النبوية، على أن يكون الضابط: ذكر النموذج الذي يتضح به المراد وتظهر من خلاله الفائدة المراد ذكرها، واكتفيت بهذا في ميدان الدراسة والتطبيق خشية الإطالة في هذا الباب، ولأن هذه طبيعة البحوث المحكَّمة، والمهم أن تخدم الفكرة العلمية كما يجب.

تساؤلات البحث:

وقد جاء هذا البحث ليجيب على تساؤلات عدّة منها:

١-ما معنى الإسناد العالي، وما قيمته عند المحدثين؟

٢-ما معنى الإسناد النازل، ولماذا ذمه المحدثون، واعتبروه شؤمًا وقرحة في الوجه؟

٣-ما هي أهم الأسباب التي دعت بعض المحدثين الكبار كالبخاري ومسلم إلى تقديم العلو على النزول؟

٤-ما هي أهم أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والنازلة في الرواية عند المحدثين؟، وغيرها من التساؤلات الواردة في الأذهان، والتي أجاب عنها هذا البحث.

الدراسات السابقة:

من خلال التتبع والاستقراء والتواصل مع طلبة علم الحديث عن هذا الموضوع، وقفت على:

١-كتاب"مسألة العلو والنزول في الحديث" لابن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، تحدث فيه عن أقسام العلو والنزول وأنواع كل منهما، وذكر بعض الأمثلة على تلك الأنواع.

٢-بحث بعنوان: "الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل" للدكتور طالب أبو شعر، منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد التاسع، العدد الثاني، سنة (٢٠٠١م)، وهو بحث قيم في بابه، اقتصر فيه صاحبه على دراسة تطبيقية لبعض النماذج للكشف عن منهج البخاري في الرواية بالإسناد النازل مقارنة بالأسانيد الأخرى العالية.

٣-بحث بعنوان: "العلو والنزول وأثره في الإسناد"، للأستاذ الدكتور/ حسن كمال القصبي، بحث محكم في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنن بالقاهرة، العدد التاسع عشر، الجزء الأول، لسنة ٢٠٠١م، وقد تكلم فيه سعادته عن أهمية الإسناد، ودوره في الحفاظ على السنة النبوية، كما تكلم عن أهم مظاهر توثيق السنة، ثم تناول أثر العلو في الحكم على الحديث بالصحة، بأقرب طريق مع الصحة.

٤-بحث بعنوان: "أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي" للدكتور عبد ربه أبو صعليك أستاذ مساعد بالجامعة الأردنية، وتم نشره بتاريخ: ٢٩/ ٥/ ٢٠١٣م، اقتصر فيه صاحبه على دراسة أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، وهو خلاف المعهود عند المحدثين، فاجتهد في الوقوف على عدد من تلك الأسباب التي أدت إلى اهتمامهم برواية الأسانيد النازلة وتقديمها في بعض الأحيان على العالية، وتصنيفها، والتدليل عليها من أقوال المحدثين وتطبيقاتهم.

٥-وهناك بعض المقالات، والدروس العلمية، على الشبكة العنكبوتية، التي تتحدث عن الإسناد العالي

والإسناد النازل، ولطائف الإسناد العالي والنازل، وأقسام العلو والنزول وأنواع كل منهما.

وهي تختلف عن هذه الدراسة التي نحن بصددها، فقد أظهرت الأسباب التي جعلت بعض المحدثين يجمع بين الإسناد العالي والنازل في الحديث الواحد، وهذا ما أضافته هذه الدراسة، وانفردت به عن بقية تلك الدراسات، فاستعنت بالله تعالي على ما عزمت، وسميته:

"الإسناد العالي والنازل وفوائد الجمع بينهما عند المحدثين دراسة نظرية تطبيقية"

والله أسأل التوفيق والسداد، والعفو والرشاد.

أسباب اختياري الموضوع كما يلي:

١-كنت أقرأ في فتح الباري ومقدمته النفيسة لابن حجر، فوجدته وهو يشرح بعض الأحاديث التي أوردها البخاري في الصحيح يقول: "إنها دليل على طلب علو الإسناد" [(١)]، وتارة يقول: "ساق حديثه بنزول بالنسبة للإسناد الذي قبله مع موافقته له في السياق للإشارة إلى الاختلاف على مالك في إسناده..."[(٢)]، وتارة أخرى يقول: "ثم أورد المصنف الحديث المذكور بنزول درجة من رواية يحيى القطان..."[(٣)]، وغير ذلك من العبارات المتعلقة بالعلو والنزول وفوائد الجمع بينهما، فوقع في نفسي الكتابة في هذا الموضوع.

٢-ومثله عند الحافظ المزي في تهذيب الكمال، فبعدما يترجم لبعض الرواة يروي له حديثًا، ثم يتبعه أحيانًا بقوله: "قد وقع لنا بعلو من روايته"[(٤)].

٣-إبراز أهمية الإسناد، وبيان فوائد الجمع بين الإسناد العالي النازل عند المحدثين نظريًا وتطبيقيًا.

٤-أشار على بعض إخواني في قسم الحديث، أن أكتب شيئًا في علم المصطلح، وذكرته له، فاستحسنه.

٥-كتابة بعض البحوث العلمية، ونشرها في إحدى المجلات العلمية المحكمة، وذلك لتقديمها للجنة

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١/ ١٧٥.

(٢) السابق:١/ ٣٤٤.

(٣) السابق:١/ ٤٦٩.

(٤) تهذيب الكمال ٦/ ٣١٤، وهذا كثير جداً عند المزي ويصلح أن تُسجل فيه رسائل علمية، وبحوث ترقية.

العلمية، للحصول على الترقية.

أهداف البحث:

يقصد الباحث من هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١-بيان النكت الإسنادية، والفوائد الحديثية، من جمع بعض المحدثين بين الإسناد العالي والإسناد النازل، لنفس الحديث، وذات الرواية.

- الحكم بالترجيح للحديث ذي السند العالي عند التعارض، وهذه من فوائد معرفة العلو والنزول.

٢-بيان درجات نزول بعض المحدثين في الرواية عن عدد من كبار الأئمة من الرواة، فتارة ينزلون درجة، وتارة أخرى ينزلون درجتين من شيوخهم...

٣-الوقوف على بعض الشيوخ اللذين وقع العلو والنزول في أسانيدهم.

منهج البحث والدراسة كالتالي:

- جمعت المادة العلمية المتعلقة بالإسناد العالي والنازل، وفوائد الجمع بينما عند المحدثين، من كتب المصطلح، خاصة كالجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، ومقدمة ابن الصلاح، وفتح المغيث للسخاوي، وتدريب الراوي للسيوطي، وغيرها من كتب علوم الحديث الأصيلة.

-وكذا جمعت المادة العلمية المتعلقة بالإسناد العالي والنازل، وفوائد الجمع بينما عند المحدثين، من كتب الشروح التي تعرضت لها، كفتح الباري لابن حجر، وشرح النووي لمسلم، وغيرهما من الشروح الحديثية المشهورة.

-كما جمعت المادة العلمية المتعلقة بالإسناد العالي والنازل وفوائد الجمع بينما عند المحدثين وذلك من الموسوعات العلمية المتخصصة مثل: المكتبة الشاملة وغيرها.

-وجمعت كل ما كتب في الجمع بين الإسناد العالي والنازل عند المحدثين من الدراسات السابقة – حسب علمي، وقدر طاقتي.

-ذكرت نماذج من الأسانيد العالية، وقارنتها بالأسانيد النازلة، لبعض المحدثين الكبار، أمثال البخاري، ومسلم، والحميدي، وذلك لبيان الفوائد الحديثية، والنكت الإسنادية، المأخوذة من الجمع بينهما في

الرواية الواحدة؛ وحرصتُ على أن تكون من رواية كبار الأئمة المكثرين في الرواية؛ مثل الإمام مالك، والزهري، وحميد الطويل، وشعبة، وقتادة، وغيرهم من الأعلام.

- رتبت هذه المادة العلمية حسب ما تقتضيه طبيعة البحث.

- وكان المنهج المتَّبع في البحث هو المنهج الاستقرائي المتضمن للمنهج التحليلي.

خطة البحث

يشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وثبت المراجع وفهرس للموضوعات.

فالمقدمة: تشتمل على أهمية الإسناد وكونه من خصائص أمة الإسلام، وإبراز أهمية الإسناد العالي، وبيان جهود المحدثين فيه، مع أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث ومنهج الدراسة.

والمبحث الأول: الإسناد العالي، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإسناد وبيان أهميته عند المحدثين.

المطلب الثاني: تعريف العلو مع بيان مواطن السند العالي في الكتب الستة.

المطلب الثالث: أفضلية العلو في الإسناد على النزول مع ذكر أقسامه.

المطلب الرابع: أسباب تقديم العلو في الإسناد على النزول عند المحدثين.

المطلب الخامس: الترجيح بعلو الإسناد عند المحدثين.

والمبحث الثاني: الإسناد النازل، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: تعريف النزول في الأسانيد وذم المحدثين له.

المطلب الثاني: مواطن أنزل الأسانيد في الكتب الستة.

المطلب الثالث: أقسام النزول في الإسناد.

المطلب الرابع: الحالات التي يفضل فيها المحدثون النزول في الإسناد على العلو.

المبحث الثالث: فوائد الجمع بين العلو والنزول في الإسناد عند المحدثين.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

والحمد لله رب العالمين،،

المبحث الأول: الإسناد العالي

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإسناد وبيان أهميته عند المحدثين.

الإسناد من مفاخر أمة الإسلام، ومن خصائصها، وهو: سلسلة الرواة التي يتم بها نقل الأخبار، وهو موجود من أوائل عهد الصحابة بالرواية، وليس كما يوهم بعض الناس أنه وجد في مرحلة متأخرة[١]،

---

(١) وهو تيار من التيارات المعادية للسنة النبوية ويتزعمه المستشرق الألماني جوزيف (يوسف) شاخت، وهو من أبرز المستشرقين الذين كتبوا في الهجوم على السنة النبوية وحجيتها، وألف كتابه المشهور: (أصول الفقه المحمدي)
(Oxford) The Origins of Muhammadan Jurisprudence
والذي خصص فصلاً كاملا في كتابه هذا عن الإسناد، فدرس نشوء الإسناد وتطور استخدامه خصوصًا في أحاديث الأحكام، التي يرى أنه لا يمكن الحكم بصحة حديث واحد منها، ثم خرج بنتيجة وهمية، ونظرية خرافية يزعم فيها أن ما طبقه على أحاديث الأحكام يمكن أن ينطبق على كل الأحاديث، ثم هو يدَّعي بأنه: كلما كان الإسناد متصلاً وتامًا فإنه يعني أنه اختُرع في مرحلة متأخرة، ويصل بذلك إلى نتيجة مفادها: أن كل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لها وجود أصلاً، بل اخْتُرِعَتْ ووُضِعَتْ خلال منتصف القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، فالأسانيد التي نراها مع الأحاديث إنما هي كلها موضوعة.
وبعد ذلك يصف العلماء المسلمين خلال القرون الأولى بأنهم كانوا كذابين وملفقين وغير أمناء، ويقول المستشرق البريطاني نورمان كولدر: «إن شاخت (١٩٥٠) كسر لنا العلاقة التاريخية بين الحديث والفقه... والذي بينه لنا هو أن الفقه كان في بداية ظهوره منفصلاً عن الحديث، وأصول الفقه الإسلامي الحقيقية عنده ترجع إلى العادات الحية السائدة للمدارس الفقهية المحلية» والذي حدث -كما يزعم شاخت- هو أن الأحاديث نسبت للنبي صلى الله عليه وسلم تدريجيًا، فهي قبل أن تنسب له كانت آراء للمذاهب الفقهية السائدة ومنسوبة للتابعين، وفي المرحلة الثانية نسبت للصحابة، ثم نسبت للنبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا فهو يطلق على الإسناد بأنه الجزء الأكثر اعتباطا من أجزاء الحديث، وخلاصة مزاعم شاخت في خمس نقاط:
أولاً: ابتدأ المسلمون باستخدام الإسناد في بداية القرن الثاني الهجري أو في نهاية القرن الأول الهجري على أبعد احتمال.
ثانيا: ألصقت الأسانيد بالأحاديث بطريقة غير منتظمة وبأسلوب تعسفي، وقام بإلصاقها أصحاب المذاهب الفقهية الذين أرادوا إعطاء آرائهم قيمة بنسبتها ووضعها على ألسنة علماء السلف.

"وما هذه المئات من المصنفات في الحديث، والزاخرة بعشرات ألوف الأسانيد الواصلة إلى الصحابة إلى النبي ﷺ إلا شاهد صدق وبرهان يقين وحق لكل من ينظر في كتب السنة نظرة واحدة بتأمل وتفهم"(١)، وقد عني المحدثون بتحقيق الأسانيد والبحث فيها، وبذلوا غاية الجهد في تتبع الأسانيد وتقصيها حتى رحلوا من أجلها في البلاد، وجالوا في الآفاق، وأكدوا على أهمية الرحلة في طلب الحديث، وراحوا يبحثون عن الأسانيد العالية خاصة والأسانيد عامةً لأنها السبيل الوحيد لنقد المتن.

وهنا تظهر أهمية الإسناد الذي شرَّف الله به هذه الأمة على سائر الأمم، كما قال المناوي رحمه الله في فيض القدير: "أكرم الله هذه الأمة بالإسناد، وجعله من خصوصياتها من بين العباد، وألهمهم شدة البحث عن ذلك، حتى إن الواحد يكتب الحديث من ثلاثين وجهًا وأكثر"(٢).

وقال أبو حاتم الرازي: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناءُ يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة"(٣).

ثالثًا: بدأت عملية تحسين الأسانيد تدريجيًا وذلك بوضع أسانيد كاملة، ومُلِئت الفراغات في الأسانيد المنقطعة لتصير متصلة وذلك قبل أن تجمع الأحاديث في كتب الحديث المشهورة.

رابعًا: أضيف في عصر الشافعي مجموعة من الرواة للأسانيد الموضوعة بهدف دحض المعارضة لحجية أحاديث الآحاد أو التي ترجع لمصدرٍ واحدٍ. وخامسًا: إن الأسانيد المتعددة التي تلتقي عند راوٍ واحدٍ هي أسانيد موضوعة، وكذلك متونها.

وللمزيد ينظر كتاب/ شاخت والسنة النبوية، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥م، ص: ٦٢، لمحمد مصطفى الأعظمي، وكتاب الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين ص: ٤٣، لعبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، و السنة المطهرة والتحديات ص: ١٥٣ للدكتور/ نور الدين عتر.

(١) السنة المطهرة والتحديات ص: ١٥٣ بتصرف.

(٢) فيض القدير ١/ ٤٣٣.

(٣) الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص/ ٤٢-٤٣، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٨/ ٣٠.

وقال القاسمي: "اعلم أن الإسناد في أصله خَصِّيصة فاضلة لهذه الأمة ليست لغيرها من الأمم"(١).

وقال ابن حزم: "نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل"(٢).

وقال السيوطي: قال أبو علي الجياني: "خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها مَنْ قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب" (٣).

والمحدثون ينتقون الرواة العدول الثقات، المشهورين بالصدق والأمانة، عن مثلهم حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهٍ، وأكثر؛ حتى يهذِّبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عدًّا، فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده، وهذا علي بن المديني، وهو من هو، لا يُروى عنه حرف في تقوية أبيه، بل يُروى عنه ضد ذلك(٤).

وكل ذلك لأن الإسناد هو الطريق إلى حفظ الشريعة وصيانة الملة والدين، قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما شاء" (٥).

وقال أيضًا: "مثل الذي يطلب أمرَ دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم". (٦)

وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح، فبأي شيء يقاتل؟". (٧)

---

(١) قواعد التحديث ص/ ٢٠١.

(٢) الفِصَل ٢/ ٦٩-٧٠.

(٣) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥، ومقدمة ابن الصلاح ص٢٥٦.

(٤) الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص/ ٤٠.

(٥) مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ١٥.

(٦) الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص/ ٤٢.

(٧) السابق

وقال يحيى بن سعيد القطان: "لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد؛ فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغترَّ بالحديث إذا لم يصح الإسناد" (١).

وعن الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: "مثل الذي يطلب العلم بلا حجة مثل حاطب ليل يحمل حطب فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري!" (٢).

وقال الأوزاعي: "ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد" (٣).

وقال الحافظ يزيد بن زُرَيْعٍ: "لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد"(٤).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: "طلبُ علوِّ الإسنادِ من الدين"(٥).

ومما سبق ذكره يتبين أن الإسناد ركن أساسي عند المحدثين في التثبت في نقل الأخبار، ولأنه بمثابة الميزان الذي يزنون به الروايات من حيث القبول والرد.

ولم يكن الإسناد بهذه المثابة يُسأل عنه في العهد الأول إلا بعد ظهور الفتن، فلمّا ظهر الكذب في الأخبار وانتشر الوضع في الحديث، اتخذ نُقّاد الحديث وجهابذته إجراءات وقائية لمنع الكذابين من ترويج كذبهم، فأخذوا يتثبتون في مصادر الرواية، ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها، فقضوا حياتهم في الارتحال والأسفار، وجانبوا الراحة والاستقرار في سبيل لقاء الرواة، والبحث عنهم، وميزانهم بميزان دقيق، لا حيف فيه على أحد منهم ولا غبن له، ولا نقص لحقه.

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٠٢.

(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل ص: ٢٨، والمناوي في فيض القدير ١/ ٤٣٣، وهنا فائدة: قال سفيان بن عيينة: قال لي عبد الكريم الجزري: يا أبا محمد، تدري ما حاطبُ ليْل؟ قال: قلت: لا، إلا أن تخبرنيه، قال: هوَ الرجل يخرج من الليل فيتحطب، فتقع يده على أفعى فتقتله. هذا مثلٌ ضربتْه لك لطالب العلم، إن طالبَ العلم إذا حمل من العلم ما لا يُطيقه، قتله علْمه، كما قتلت الأفعى حاطب ليْل. أخرجه البغوي في الجعديات رقم: ١٠٤٨ بإسناد صحيح.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٥٧، وشرح علل الترمذي ١/ ٣٦٠.

(٤) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص: ٤٤.

(٥) شرح علل الترمذي ١/ ٣٦١.

قال محمد بن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: "سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" (١).

ولولا الإسناد واهتمام المحدثين به، لدخل في دين الله تعالى ما ليس منه، ولضاعت سنن النبي ﷺ، ولما أمكن التمييز بين صحيحها من سقيمها، وذلك لأنَّ الإسناد وسيلة لتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، مما يترتب عليه معرفة الأحكام الشرعية.

المطلب الثاني: تعريف العلو وبيان مواطن السند العالي في الكتب الستة.

أولاً: معنى العلو في اللغة.

قال الخليل الفراهيدي: "العلو: أصل البناء. ومنه العَلاءُ والعُلُوّ، فالعَلاءُ الرِّفْعَةُ، والعُلُوُّ العظمة والتجبّر، وتقول لكلّ شيء علا: علا يَعْلو علواً"(٢).

وقال ابن فارس: علو: العلو: ضد السفل، والعلو: الارتفاع، وعلا فلان الشيء يعلوه، إذا أطاقه.

والمعلاة: كسب الشرف، والجمع المعالي ويقال: عال عني واعل عني، أي: تنح.

وعال علي، أي: احمل، والعلياء: كل مكان مشرف (٣).

ثانيـًا: معنى العلو في الاصطلاح.

العلو ضد النزول، وهو: قلة عدد رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد أقل من الأول، فالأول يسمى عاليـًا والثاني يسمى نازلاً (٤).

فالمعنى الاصطلاحي للعلو: "كل سند قلت فيه الوسائط بين الراوي والنبي ﷺ"(٥)، وهو العلو المطلق،

---

(١) مسلم في مقدمة صحيحه: ١ / ١١، والترمذي في العلل الصغير ص: ٧٣٩، وابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي ١ / ٥١.

(٢) العين ٢/ ٢٤٥.

(٣) مجمل اللغة لابن فارس ص: ٦٢٥.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي: ١/ ١٨٧.

(٥) شرح نخبة الفكر ١٠/ ٦.

والنظيف السند، الذي لا ترى فيه عوجا ولا أَمْتا.

قلت: فحق لأمة تهتم بعلو الإسناد في كلام نبيها ﷺ أن تزهو شرفًا على غيرها من الأمم.

قال الصنعاني: "هو الذي قلَّت الوسائط في سنده، أو قَدِم سماع روايته وزمانه"(١).

وهناك من قال: إن ضابط العلو صحة الإسناد، وإن كثرت رجاله، وهذا القول محكي عن الوزير نظام الملك، وعن الحافظ السلفي، وهذا اصطلاح خاص كما قال ابن كثير (٢).

قال ابن دقيق العيد: "من الناس من يعد العلو الإتقان والضبط وإن كان نازلاً في العدد، وهذا علو معنوي، والأول صوري، ورعاية الثاني إذا تعارضا أولى، والله أعلم"(٣).

ثالثًا: مواطن السند العالي في الكتب الستة.

يقصد بالسند العالي: الأحاديث الثلاثية قليلة الوسائط، والتي بين المصنِف وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة فقط، وكانت محل اهتمام من أهل العلم قديمًا وحديثًا فجمعوها ورتبوها وأفردوها بالتصنيف، وهي من حيث الوجود وعدمه في الكتب الستة على النحو التالي:

١ – أما صحيح البخاري ففيه اثنان وعشرون حديثًا، منها: سبعة عشر عن سلمة بن الأكوع ﷺ، وأربعة عن أنس بن مالك ﷺ،وواحد عن عبد الله بن بُسْر ﷺ (٤).

---

(١) توضيح الأفكار ٢/ ٢٢٧.

(٢) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ١٦٤، وفتح المغيث، شرح ألفية الحديث؛ للسخاوي: ٣/ ٢٦.

(٣) اليواقيت والدرر، شرح نخبة الفكر؛ للمناوي: ٢/ ٢٣٧.

(٤) وأما شيوخه الذين روى عنهم هذه الثلاثيات فعدتهم خمسة، وهم: المكي بن إبراهيم، وأبو عاصم النبيل، وعصام ابن خالد، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وخلاد بن يحيى، وهم من أتباع التابعين. وأما شيوخ شيوخه فيها فعدتهم أربعة، وهم: يزيد بن أبي عبيد، وحميد الطويل، وحَريز بن عثمان، وعيسى بن طَهْمان، وهم من التابعين. وهذه ثلاثيات البخاري كاملة:

١ –حدثنا مكي بن إبراهيم، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار". كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ح رقم ١٠٩.

٢ -حدثنا المكي بن إبراهيم، قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، قال: "كان جدار المسجد عند المنبر ما كادت الشاة تجوزها". كتاب الصلاة، باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة؟، ح رقم٤٩٧.

٣ -حدثنا المكي بن إبراهيم، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد، قال: كنت آتي مع سلمة بن الأكوع فيصلي عند الأسطوانة التي عند المصحف، فقلت: يا أبا مسلم، أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة، قال: فإني "رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها". كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى الأسطوانة، ح رقم٥٠٢.

٤ -حدثنا المكي بن إبراهيم، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، قال: "كنا نصلي مع النبي ﷺ المغرب إذا توارت بالحجاب". كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، ح رقم ٥٦١.

٥-حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ: أن النبي ﷺ بعث رجلا ينادي في الناس يوم عاشوراء "إن من أكل فليتم أو فليصم، ومن لم يأكل فلا يأكل". كتاب الصوم، باب إذا نوى بالنهار صوما، ح رقم ١٩٢٤.

٦ -حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ، قال: أمر النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أسلم: " أن أذن في الناس: أن من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم، فإن اليوم يوم عاشوراء ". كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء، ح رقم ٢٠٠٧.

٧ -حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قال: كنا جلوسا عند النبي ﷺ، إذ أتي بجنازة، فقالوا: صل عليها، فقال: "هل عليه دين؟"، قالوا: لا، قال: "فهل ترك شيئا؟"، قالوا: لا، فصلى عليه، ثم أتي بجنازة أخرى، فقالوا: يا رسول الله، صل عليها، قال"هل عليه دين؟" قيل: نعم، قال: "فهل ترك شيئا؟"، قالوا: ثلاثة دنانير، فصلى عليها، ثم أتي بالثالثة، فقالوا: صل عليها، قال: "هل ترك شيئا؟"، قالوا: لا، قال: "فهل عليه دين؟"، قالوا: ثلاثة دنانير، قال: "صلوا على صاحبكم"، قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه، فصلى عليه. كتاب الحوالات، باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، ح رقم ٢٢٨٩.

٨ -حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ: أن النبي ﷺ أتي بجنازة ليصلي عليها، فقال: "هل عليه من دين؟"، قالوا: لا، فصلى عليه، ثم أتي بجنازة أخرى، فقال: "هل عليه من دين؟"، قالوا: نعم، قال: "صلوا على صاحبكم"، قال: أبو قتادة على دينه يا رسول الله، فصلى عليه. كتاب الكفالة، باب من تكفل عن ميت دينا، فليس له أن يرجع، ح رقم ٢٢٩٥.

٩ -حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ: أن النبي ﷺ رأى نيرانا توقد يوم خيبر، قال: "على ما توقد هذه النيران؟"، قالوا على الحمر الإنسية، قال: "اكسروها، وأهرقوها"، قالوا: ألا نهريقها، ونغسلها، قال: "اغسلوا"، قال أبو عبد الله: "كان ابن أبي أويس يقول: الحمر الأنسية بنصب الألف والنون". كتاب

المظالم والغصب، باب: هل تكسر الدنان التي فيها الخمر، أو تخرق الزقاق، فإن كسر صنما، أو صليبا، أو طنبورا، أو ما لا ينتفع بخشبه، ح رقم ٢٤٧٧.

١٠ -حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، قال [ص:٧٩]: بايعنا النبي ﷺ تحت الشجرة، فقال لي: "يا سلمة ألا تبايع؟"، قلت: يا رسول الله، قد بايعت في الأول، قال: "وفي الثاني". كتاب الأحكام، باب من بايع مرتين، ح رقم ٧٢٠٨.

١١ -حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة ﷺ، قال: بايعت النبي ﷺ، ثم عدلت إلى ظل الشجرة، فلما خف الناس قال: "يا ابن الأكوع ألا تبايع؟" قال: قلت: قد بايعت يا رسول الله، قال: "وأيضا" فبايعته الثانية، فقلت له: يا أبا مسلم على أي شيء كنتم تبايعون يومئذ؟ قال: على الموت. كتاب الجهاد والسير، باب البيعة في الحرب أن لا يفروا، وقال بعضهم: على الموت، ٢٩٦٠.

١٢ -حدثنا المكي بن إبراهيم، أخبرنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، أنه أخبره قال: خرجت من المدينة ذاهبا نحو الغابة، حتى إذا كنت بثنية الغابة، لقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف، قلت: ويحك ما بك؟ قال: أخذت لقاح النبي ﷺ، قلت: من أخذها؟ قال: غطفان، وفزارة فصرخت ثلاث صرخات أسمعت ما بين لابتيها: يا صباحاه يا صباحاه، ثم اندفعت حتى ألقاهم، وقد أخذوها، فجعلت أرميهم، وأقول: أنا ابن الأكوع ... واليوم يوم الرضع، فاستنقذتها منهم قبل أن يشربوا، فأقبلت بها أسوقها، فلقيني النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله إن القوم عطاش، وإني أعجلتهم أن يشربوا سقيهم، فابعث في إثرهم، فقال: " يا ابن الأكوع: ملكت، فأسجح إن القوم يقرون في قومهم ". كتاب الجهاد والسير، باب من رأى العدو فنادى بأعلى صوته: يا صباحاه، حتى يسمع الناس، ح رقم ٣٠٤١.

١٣-حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر، فقال رجل منهم: أسمعنا يا عامر من هنيهاتك، فحدا بهم، فقال النبي ﷺ: "من السائق" قالوا: عامر، فقال: "رحمه الله" فقالوا: يا رسول الله، هلا أمتعتنا به، فأصيب صبيحة ليلته، فقال القوم: حبط: عمله، قتل نفسه، فلما رجعت وهم يتحدثون أن عامرا حبط عمله، فجئت إلى النبي ﷺ فقلت: يا نبي الله، فداك أبي وأمي، زعموا أن عامرا حبط عمله، فقال: "كذب من قالها، إن له لأجرين اثنين، إنه لجاهد مجاهد، وأي قتل يزيده عليه". كتاب الديات، باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له، ح رقم ٦٨٩١.

١٤ -حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، قال: رأيت أثر ضربة في ساق سلمة، فقلت يا أبا مسلم، ما هذه الضربة؟ فقال: هذه ضربة أصابتني يوم خيبر، فقال الناس: أصيب سلمة، فأتيت النبي ﷺ «فنفث فيه ثلاث نفثات، فما اشتكيتها حتى الساعة». كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ح رقم ٤٢٠٦.

١٥ -حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ، قال: "غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات، وغزوت مع ابن حارثة استعمله علينا". كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، ح رقم ٤٢٧٢.

١٦ -حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، قال: قال النبي ﷺ: "من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وبقي في بيته منه شيء" فلما كان العام المقبل، قالوا: يا رسول الله، نفعل كما فعلنا عام الماضي؟ قال: "كلوا وأطعموا وادخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعينوا فيها". كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها، ح رقم ٥٥٦٩.

١٧ -حدثنا المكي بن إبراهيم، قال: حدثني يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، قال: لما أمسوا يوم فتحوا خيبر، أوقدوا النيران، قال النبي ﷺ: "علام أوقدتم هذه النيران؟" قالوا: لحوم الحمر الإنسية، قال: "أهريقوا ما فيها، واكسروا قدورها" فقام رجل من القوم، فقال: نهريق ما فيها ونغسلها، فقال النبي ﷺ: "أو ذاك". كتاب الذبائح والصيد، باب آنية المجوس والميتة، ح رقم ٥٤٩٧.

١٨ -حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثنا حميد، أن أنسا، حدثهم عن النبي ﷺ، قال: "كتاب الله القصاص". كتاب تفسير القرآن، باب {يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ...} [البقرة: ١٧٨] إلى قوله {عذاب أليم} [البقرة: ١٧٨]، ح رقم ٤٤٩٩.

١٩ -حدثنا خلاد بن يحيى، حدثنا عيسى بن طهمان، قال: سمعت أنس بن مالك ﷺ، يقول: " نزلت آية الحجاب في زينب بنت جحش، وأطعم عليها يومئذ خبزا ولحما، وكانت تفخر على نساء النبي ﷺ، وكانت تقول: "إن الله أنكحني في السماء". كتاب التوحيد، باب {وكان عرشه على الماء} [هود: ٧]، {وهو رب العرش العظيم} [التوبة: ١٢٩]، ح رقم٧٤٢١.

٢٠ -حدثنا الأنصاري، حدثنا حميد، عن أنس ﷺ«أن ابنة النضر لطمت جارية فكسرت ثنيتها، فأتوا النبي ﷺ فأمر بالقصاص». كتاب الديات، باب السن بالسن، ح رقم ٦٨٩٤.

٢١ -حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني حميد، أن أنسا، حدثهم: أن الربيع وهي ابنة النضر كسرت ثنية جارية، فطلبوا الأرش، وطلبوا العفو، فأبوا، فأتوا النبي ﷺ، فأمرهم بالقصاص، فقال أنس بن النضر: أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله، لا والذي بعثك بالحق، لا تكسر ثنيتها، فقال: «يا أنس كتاب الله القصاص»، فرضي القوم وعفوا، فقال النبي ﷺ: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره" زاد الفزاري، عن حميد، عن أنس، فرضي القوم وقبلوا الأرش. كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، ح رقم ٢٧٠٣.

٢-وأما سنن ابن ماجه ففيه خمس ثلاثيات(١).

٣-وأما سنن الترمذي ففيه ثلاثي واحد وليس في جامعه أعلى منه(٢).

---

٢٢ -حدثنا عصام بن خالد، حدثنا حريز بن عثمان، أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ، قال: أرأيت النبي ﷺكان شيخا؟ قال: "كان في عنفقته شعرات بيض". كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ح رقم ٣٥٤٦.

(١) وها هي كاملة على النحو التالي:

١-حدثنا جُبارةُ بن الْمُغَلِّسِ قال: حدثنا كثير بن سليم قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول الله ﷺ: "من أحب أن يكثر الله خير بيته، فليتوضأ إذا حضر غداؤه، وإذا رفع".

٢-حدثنا جبارة بن المغلس قال: حدثنا كثير بن سليم، عن أنس بن مالك، قال: "ما رفع من بين يدي رسول الله ﷺ، فضل شواء قط، ولا حملت معه طنفسة".

٣-حدثنا جبارة بن المغلس قال: حدثنا كثير بن سليم، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: "الخير أسرع إلى البيت الذي يغشى، من الشفرة إلى سنام البعير".

٤-حدثنا جبارة بن المغلس قال: حدثنا كثير بن سليم قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول الله ﷺ: "ما مررت ليلة أسري بي بملإ، إلا قالوا: يا محمد، مر أمتك بالحجامة".

٥-حدثنا جبارة بن المغلس قال: حدثنا كثير بن سليم، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن هذه الأمة مرحومة، عذابها بأيديها، فإذا كان يوم القيامة، دفع إلى كل رجل من المسلمين رجل من المشركين، فيقال: هذا فداؤك من النار".

وكلها جاءت من طريق شيخه جُبَارة بن مُغَلِّس، وهو وإن وثقه بعض أهل العلم، من أبرزهم عثمان بن أبي شيبة، ومسلمة ابن قاسم وغيرهما، وروى عنه بقي بن مخلد، صاحب المسند، وهو من شأنه ألا يروي إلا عن ثقة، لكن بليته كما قال ابن حبان في "المجروحين": أفسده يحيى الحماني حتى بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة لما شابها من الاشياء المستفيضة عنه التي لا أصول لها فخرج بها عن حد التعديل إلى الجرح، فصار في حديثه اضطراب، ولهذا العمل على تضعيفه، وكذا شيخ جبارة: كثير بن سُلَيْم، فإنهم تركوه، ولولا ضعف جبارة هذا وشيخه كثير بن سليم لارتفعت منزلة سنن ابن ماجه بهذه الثلاثيات، ولكنها كلها لا تصح بهذه الطريق الضعيفة، وكلها جاءت بإسناد واحد من طريق جبارة ابن المغلس عن كثير بن سليم عن أنس ﷺ.

(٢) قال حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري ابن بنت السدي الكوفي قال: حدثنا عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "يأتي على الناس زمانٌ الصَّابِرُ فيهم على دينه كالقابضِ على الجمرِ"، وقال الترمذي: "حديث غريب

٤-وأما صحيح مسلم فأقل ما فيه الرباعيات وليس فيه ثلاثيات البته.

٥-وأما سنن أبي داود ففيه حديث أبي برزة في الحوض [١].

٦-وأما سنن النسائي فلم أقف لها على حديث واحد ثلاثي.

المطلب الثالث: أفضلية العلو في الإسناد على النزول، مع ذكر أقسامه.

طلب الإسناد العالي سنة صحيحة، ومطلب أصيل عند المحدثين، كانوا يتزاحمون عليه، ويركبون الصعاب من أجله، وهو من أفضل أمانيهم، لكونه غالبًا طريقًا إلى صحة الحديث، وقلة الخطأ فيه، لقلة الوسائط.

قال أحمد بن حنبل: "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف". وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: "ما تشتهي؟ " قال: "بيتًا خاليًا، وإسناداً عاليًا"[٢].

وقال الحاكم: "في طلب الإسناد العالي سنة صحيحة". فذكر حديث أنس في "مجيء الأعرابي" وقوله: "يا محمد أتانا رسولك فزعم كذا"... الحديث [٣]، قال: "ولو كان طلب العلو في الإسناد غير مستحب لأنكر عليه سؤاله عما أخبره رسوله عنه ولأمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه"[٤].

وقال السخاوي: "طلب العلو الذي هو قلة الوسائط في السند أو قدم سماع الراوي أو وفاته سُنَّة عمن سلف كما قاله الإمام أحمد، بل قال الحاكم: إنه سنة صحيحة، متمسكًا في ذلك بحديث أنس في مجيء ضمام بن ثعلبة إلى النبي ﷺ ليسمع منه مشافهة ما سلف سماعه له من رسوله إليهم ; إذ لو كان العلو غير

من هذا الوجه، وعمر بن شاكر شيخ بصري وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم"، قال الحافظ المزي: "ليس فِي كتاب الترمذي حديث ثلاثي بينه وبين النبي ﷺ فيه ثلاثة أنفس غير هذا الحديث".

(١) ويختلفون فيه هل هو ثلاثي أو رباعي؟ والتحقيق أن الموقوف منه ثلاثي، والمرفوع الذي هو في الحوض رباعي؛ لأن فيه رجل لم يسم.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص: ٢٥٦.

(٣) مسلم في كتاب الإيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين ح ١٠.

(٤) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٢/ ٤٢٢.

مستحب لأنكر عليه ﷺ سؤاله عما أخبره به رسوله عنه، وترك اقتصاره على خبره له" [١].

قال العراقي: "لم يحك الحاكم خلافًا في تفضيل العلو، وحكاه ابن خلاد، ثم الخطيب، فحكيا عن بعض أهل النظر: أن التنزل في الإسناد أفضل؛ لأنه يجب على الراوي أن يجتهد في متن الحديث، وتأويله، وفي الناقل وتعديله، وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثوابًا" [٢].

قال ابن خلاد: "هذا مذهب من يزعم أن الخبر أقوى من القياس"[٣]، قال ابن الصلاح: "هذا مذهب ضعيف الحجة"[٤]، وقال ابن دقيق العيد: "لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، قال: ومراعاة المعنى المقصود من الرواية، وهو الصحة أولى" [٥]، وقال الأثيوبي: "وبالجملة فالمعتبر إنما هو العلو المعنوي وهو قوة الراوي" [٦].

وضرب العراقي مثلاً جميلاً لإيضاح ما سبق ذكره فقال: "هذا بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة، فيسلك طريقة بعيدة لتكثير الخطا، وإن أداه سلوكها إلى فوات الجماعة التي هي المقصود. وذلك أن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته وبُعْد الوهم. وكلما كثُر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل، وكلما قصُر السند كان أسلم، إلا أن يكون رجال السند النازل، أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، ونحو ذلك"[٧]، فإذا كان هناك ما يجبره النزول ويجعل له مزية على الإسناد العالي، كأن يوجد في النازل زيادة يرويها ثقة، أو يكون رجال الإسناد النازل أحفظ أو أفقه، فإن المحدثين يستثنوه ويعتبروه، كما قال وكيع ابن الجراح لتلامذته: "أيهما أحب إليكم أن أحدثكم: عن سليمان الأعمش عن أبي وائل عن عبد

---

(١) فتح المغيث ٣/ ٣٣٢.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ٦٠.

(٣) فتح المغيث للسخاوي ٣/ ٣٣٥.

(٤) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٢/ ٤٣٠.

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ٦٠.

(٦) إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر ٢/ ١٥٠.

(٧) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ٦٠.

الله بن مسعود عن النبي ﷺ أو أحدثكم عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ابن مسعود؟ ". قالوا: "نحب الأعمش، فإنه أقرب إسنادا". قال: "ويحكم!، الأعمش شيخ ولكن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه" (١).

والضابط قول ابن المبارك: "ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال"(٢).

ومع كل هذا كان الترغيب في طلب العلو وذمِّ النزول في الأسانيد حاضراً في أفهام وأقوال نُقّاد الحديث.

فقد ترجم الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع بـ:"من مدح العلو وذم النزول"، ثم ساق بأسانيده بعض أقوال أهل العلم في ذلك.

وسئل الإمام أحمد عن الرجل يطلب الإسناد العالي، فقال: "طلب الإسناد العالي سُنَّة عمَّن سلف"(٣).

ولهذا خرج المحدثون عواليهم للوصول إلى أرفعها درجة للإسناد العالي، ورغبة في القرب من الرسول ﷺ، ذلك لأن علو الإسناد طريقة مرغوب فيها، ونهج أصيل كان السلف الصالح يتزاحمون على سلوكه.

قال أبو العالية: "كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ، فما رضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم" (٤).

وكان أصحاب ابن مسعود يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر بن الخطاب ﷺ ويسمعون منه حتى قال الطوسي: "قرب الإسناد قربة إلى الله تعالى"(٥).

ولأجل ذلك أجمع أئمة الحديث على طلب الرحلة في سبيل علو الإسناد ليتحقق المعنى المقصود منه الرواية وهو صحة المروي، وذلك لا يتم إلا بالإسناد العالي كذلك، فإن العلو يبعد الإسناد من الخلل.

قال ابن الصلاح: "العلو يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٦٣).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/ ٦٢٠).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١/ ١٢٣.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٥٦، وبنحوه أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٠٢.

(٥) ألفية السيوطي شرح محمد محي الدين عبد الحميد ص ٢٦٠.

جهته سهوًا أو عمدًا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل" [١].

لذلك كله قام المحدثون بتخريج العوالي فخرجوا الثلاثيات، ثم الرباعيات، ثم الخماسيات، ثم السداسيات، ثم السباعيات، ثم الثمانيات، وكل ذلك تم قبل نهاية القرن السابع الهجري، ثم خرجوا فيما بعد التساعيات والعشاريات، كما أورد السيوطي في كتابه "النادريات من العشاريات" [٢].

وَوُجِد عند المحدثين عوالي أخرى أعلى مما سبق من الثلاثيات، فهناك الوحدانيات والثنائيات[٣].

أقسام العلو:

قسم علماء المصطلح العلوّ في الإسناد إلى خمسة أقسامٍ، فقَسَّمه أبو الفضل محمد بن طاهرٍ في جزءٍ له [٤]، أفرده لذلك، وتبعه ابن الصَّلاح في ذلك فجعلها أقسامًا خمسةً أيضًا [٥]:

العلو المطلق: هو ما انتهى إلى النبي ﷺ بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر ورد به ذلك الخبر بعدد كثير، وضده النُزول المطلق.

والعلو النسبي: هو ما انتهى سنده إلى إمام من أئمة الحديث كشعبة ومالك والبخاري وأحمد ومسلم مثلاً بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر ورد به ذلك الخبر بعدد كثير، وضده النُزول النسبي.

وتتفرع من العلو النسبي أربعة أنواع: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

وهذا إجمال لأقسام العلو يعقبه تفصيل على النحو التالي:

القسم الأول: القرب من رسول الله ﷺ، من حيث العدد بإسناد نظيف غير ضعيف، فأما إذا كان قرب الإسناد مع ضعف بعض الرواة، فلا التفات إلى هذا العلو، لا سيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادعى سماعًا من الصحابة، كإبراهيم بن هدبة، ودينار بن عبد الله، وخراش، ونحوهم، وهذا القسم

---

(١) ألفية السيوطي شرح محي الدين عبد الحميد ص٢٦٠.

(٢) الرسالة المستطرفة للحافظ محمد بن جعفر الكتاني ص ٩٧.

(٣) تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي للسيوطي٢ / ٦٠٥ بتصرف.

(٤) مسألة العلو والنزول ص: ٦٥.

(٥) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٢/ ٤٢٣.

الأول هو أفضل أنواع العلو، وأجلها" [١].

• مثاله: أحمد عن إسماعيل عن عبد العزيز عن أنس ﷺ مرفوعًا، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا دعا أحدُكم فليعزم الدعاءَ، ولا يقل: "اللهم إن شئت فأعطني؛ فإن الله لا مستكرهَ له"[٢].

والقسم الثاني من أقسام العلو: القرب إلى إمام من أئمة الحديث، كالأعمش، وهشيم، والأوزاعي، ومالك، وسفيان، وشعبة، وغيرهم من أئمة الحديث، وكلام الحاكم يشير إلى ترجيح هذا القسم على غيره، وأنه المقصود من العلو، وإنما يوصف بالعلو إذا صح الإسناد إلى ذلك الإمام بالعدد اليسير [٣].

• مثاله: قال البخاريُّ: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعًا: "من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا، غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه" [٤].

والقسم الثالث: العلو المقيد بالنسبة إلى رواية الصحيحين، وبقية الكتب الستة، وسماه ابن دقيق العيد: علو التنزيل، ولم يذكر ابن طاهر هذا القسم، وجعل القسم الثالث: علو تقدم السماع، وجمع بينه وبين قسم تقدم الوفاة، فجعلهما قسمًا واحدا، وقال ابن الصلاح: "إن هذا النوع من العلو، علو تابع لنزول" محمول على الغالب، وهذا النوع هو الذي يقع فيه الموافقات، والإبدال، والمساواة، والمصافحات [٥].

قال العراقي:

فإن يكن في شيخه قد وافقه ... مع علو فهو الموافقة

أو شيخ شيخه كذاك فالبدل ... وإن يكن ساواه عدا قد حصل

فهو المساواة وحيث راجحه ... الأصل بالواحد فالمصافحه

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ٦١.

(٢) البخاري في التوحيد باب في المشيئة، ح ٧٤٦٤، ومسلم في الذِّكر والدعاء باب العزمِ بالدُّعاءِ ولا يقل إِنْ شِئْتَ ح ٢٦٧٨.

(٣) مسألة العلو والنزول ص: ٦٥، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ٦١، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٢/ ٤٢٣.

(٤) البخاري في الإيمان، ب تطوع قيام رمضان من الإيمان رقم ٣٧، ومسلم في صلاة المسافرين ب الترغيب في قيام رمضان رقم ٧٥٩.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص: ٢٦٠.

فالموافقة: أن يروي الراوي حديثا في أحد الكتب الستة بإسناد لنفسه، من غير طريقها، بحيث يجتمع مع أحد الستة في شيخه مع علو هذا الطريق الذي رواه منه على ما لو رواه من طريق أحد الكتب الستة. مثاله: حديث رواه البخاري عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حميد، عن أنس مرفوعا: (كتاب الله القصاص) فإذا رويناه من "جزء الأنصاري" يقع موافقة للبخاري في شيخه مع علو درجة.

وأما البدل: فهو أن يوافقه في شيخ شيخه مع العلو أيضا، وإلى ذلك أشرت بقولي: (كذاك).

مثاله: حديث ابن مسعود الذي رواه الترمذي، فهذا يطلقون عليه: البدل.

وأما المساواة: فهو أن يكون بين الراوي وبين الصحابي، أو من قبل الصحابي إلى شيخ أحد الستة كما بين أحد الأئمة الستة وبين ذلك الصحابي أو من قبله على ما ذكر. أو يكون بينه وبين النبي ﷺ، كما بين أحد الأئمة الستة وبين النبي ﷺمن العدد.

ومثال المساواة لشيوخنا، حديث النهي عن نكاح المتعة، أخبرنا به محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز، قال: أخبرنا عبد العزيز بن عبد المنعم الحراني، قال: أنبأنا أسعد بن سعيد بن روح، وعفيفة بنت أحمد الفارفانية، واللفظ لها، قالا: أخبرتنا فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية، قالت: أخبرنا أبو بكر بن ريذة، قال: أخبرنا سليمان بن أحمد الطبراني، قال: حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثني الليث ح قال الطبراني: وحدثنا يوسف القاضي، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا ليث بن سعد، قال: حدثني الربيع بن سبرة الجهني، عن أبيه - سبرة - أنه قال: أذن لنا رسول الله ﷺ بالمتعة، ... الحديث، وفيه: ثم إن رسول الله ﷺ قال: "من كان عنده شيء من هذه النساء التي يتمتع، فليُخل سبيلها"، واللفظ لحديث يحيى بن بكير، وهذا حديث صحيح أخرجه مسلم (١)والنسائي(٢)، عن قتيبة، عن الليث، فوقع بدلا لهما عاليا.

وأما المصافحة: فهو أن يعلو طريق أحد الكتب الستة عن المساواة بدرجة، فيكون الراوي كأنه سمع الحديث من البخاري، أو مسلم مثلا.

(١) مسلم كتاب النكاح باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه، إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها، ح رقم ١٤٠٦.

(٢) النسائي كتاب النكاح باب البناء في السفر ح رقم ٣٣٨٠.

وهو المراد بقول العراقي: "حيث راجحه الأصل" أي: وحيث رجح أحد من الأئمة الستة براو واحد على الراوي الذي وقع له ذلك الحديث، سموه مصافحة، فمن ذلك: الحديث المتقدم مثالا للمساواة، فإنه مساواة لشيوخنا، مصافحة لنا [١].

الرابع من أقسام العلو، وهو تقدم وفاة الراوي عن شيخ، على وفاة راو آخر عن ذلك الشيخ، مثاله: من سمع "سنن أبي داود" على الزكي عبد العظيم، أعلى ممن سمعه على النجيب الحراني، ومن سمعه على النجيب، أعلى ممن سمعه على ابن خطيب المزة، والفخر بن البخاري؛ وإن اشترك الأربعة في رواية الكتاب عن شيخ واحد، وهو: ابن طبرزد، لتقدم وفاة الزكي على النجيب، وتقدم وفاة النجيب على من بعده.

الخامس من أقسام العلو، وهو تقدم السماع من الشيخ، فمن تقدم سماعه من شيخ كان أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده، قال ابن طاهر: "من العلو تقدم السماع"[٢].

ولكن جعل ابن طاهر، وتبعه ابن دقيق العيد، هذا القسم، والذي قبله، قسما واحدا، وقال ابن الصلاح: "إن كثيرا من هذا يدخل في النوع المذكور قبله، وفيه ما لا يدخل مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد، وسماع أحدهما من ستين سنة مثلا، وسماع الآخر من أربعين سنة"[٣].

قال العراقي: "أهل الحديث مجمعون على أفضلية المتقدم في حق من اختلط شيخه، أو خرف لهرم، أو مرض، وهو واضح. أما من لم يحصل له ذلك فربما كان السماع المتأخر أرجح، بأن يكون تحديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإتقان، والضبط، ثم كان الشيخ متصفا بذلك في حالة سماع الراوي المتأخر السماع، فلهذا مزية، وفضل على السماع المتقدم، وهو أرفع وأعلى، لكنه علو معنوي"[٤].

فهذه أقسام العلو ولما جمع ابن طاهر، وابن دقيق العيد، بين قسمي تقدم السماع، وتقدم الوفاة،

---

(١) التبصرة والتذكرة ت ماهر الفحل ص: ١٥٩.

(٢) مسألة العلو والنزول في الحديث ص: ٧٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص: ٢٦٢.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ٦٩.

وجعلاهما قسما واحدا، زادا بدل الساقط: العلو إلى صاحبي الصحيحين ومصنفي الكتب المشهورة. وجعل ابن طاهر هذا قسمين: أحدهما: العلو إلى البخاري ومسلم، وأبي داود وأبي حاتم، وأبي زرعة. والآخر: العلو إلى كتب مصنفة لأقوام، كابن أبي الدنيا، والخطابي، وأشباههما، قال: ابن طاهر: اعلم أن كل حديث عز على المحدث، ولم يجده عاليا ولابد له من إيراده في تصنيف، أو احتجاج به؛ فمن أي وجه أورده، فهو عال لعزته، ثم مثل ذلك بأن البخاري روى عن أماثل أصحاب مالك، ثم روى حديثا لأبي إسحاق الفزاري عن مالك، لمعنى فيه فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثة رجال، والله أعلم[1].

(١) مسألة العلو والنزول في الحديث (ص: ٨٦)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ٦١، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح٢/ ٤٢٣، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي ٢/ ١٤٣.

المطلب الرابع: أسباب تقديم العلو في الإسناد على النزول عند المحدثين.

قضية العلو في الإسناد، كانت محل اهتمام عند أكابر المحدثين، كالإمام البخاري، ومسلم، وغيرهما، فرغبوا في علو الإسناد على نزوله في الحديث، وقدموا الأسانيد العالية على الأسانيد النازلة، ومقصدهم من ذلك: إما زيادة في الحرص من الرَّاوي على سماع الحديث من المصدر الأول مباشرة بدون واسطة، وإما من باب رغبة الراوي في أن يشارك شيخه في الرواية عن شيوخ شيخه، وإما من باب تقديم العلو عن غير الثقات على النزول عن الثقات، وهذا إجمال يعقبه تفصيل على النحو التالي:

أولاً: حرص الرَّاوي على سماع الحديث من المصدر الأول مباشرة بدون واسطة، وهذا هو الغالب من صنيع الرواة إذا أرادوا العلو في الإسناد، فقد جرت عادة بعض الرواة إذا وقع له من الأحاديث ما يحتاج فيه إلى التثبت، رحل وارتحل لأجل سماع هذا الحديث من راويه الأول، كحديث جابر في القصاص[(١)].

---

(١) علقه البخاري في كتاب العلم باب الخروج في طلب العلم قال: ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد، ونص الحديث كما في المسند قال جابر: فاشتريت بعيرا، ثم شددت عليه رحلي، فسرت إليه شهراً، حتى قدمت عليه الشام فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج يطأ ثوبه فاعتنقني، واعتنقته، فقلت: حديثا بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصاص، فخشيت أن تموت، أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " يحشر الناس يوم القيامة – أو قال: العباد – عراة غرلا بهما "قال: قلنا: وما بهما؟ قال: " ليس معهم شيء، ثم يناديهم بصوت يسمعه من [بعد كما يسمعه من] قرب: أنا الملك، أنا الديان، ولا ينبغي لأحد من أهل النار، أن يدخل النار، وله عند أحد من أهل الجنة حق، حتى (٢) أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، ولأحد من أهل النار عنده حق، حتى أقصه منه، حتى اللطمة" قال: قلنا: كيف وإنا إنما نأتي الله عز وجل عراة غرلا بهما؟ قال: "بالحسنات والسيئات" والحديث أخرجه أحمد في المسند برقم: ١٦٠٤٢، والحاكم في مستدركه برقم ٣٦٣٨، وصححه ووافقه الذهبي، وحسَّنه الحافظ في "الفتح" ١/ ١٧٤، وقد وصله الحافظ في "تغليق التعليق" ٥/ ٣٥٥ من طريق الإمام أحمد، وقال: وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحًا، وحيث يعلق بصيغة التمريض يكون فيه علة، لأنه علقه بالجزم هنا، ثم أخرج طرفًا من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض ... وهذه الدعوى مردودة، والقاعدة بحمد الله غير منتقضة، ونظر البخاري أدق من أن يُعترض عليه بمثل هذا، فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به، لأن الإسناد حسن واعتضد. وحيث ذكر طرفًا من المتن لم يجزم به، لأن لفظ الصوت مما يتوقف

قال الحافظ ابن حجر: "في حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد، لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقنعه حتى رحل فأخذه عنه بلا واسطة وسيأتي عن ابن مسعود في كتاب "فضائل القرآن" قوله: "لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه" (١)، وقول أبي العالية: " كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم" (٢)، وقيل لأحمد: رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثير أو يرحل، قال: يرحل يكتب عن علماء الأمصار فيشافه الناس ويتعلم منهم وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية" (٣).

قلت: ومثله حديث ضِمَام بن ثعلبه عند البخاري (٤)، وكصنيع عبدالله بن عباس مع عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما في المرأتين من أزواج النبي ﷺ، قال: "لم أزل حريصًا على أن أسأل عمر بن الخطاب، عن المرأتين من أزواج النبي ﷺ، اللتين قال الله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ

في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل، فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها، ولو اعتضدت، ومن هنا يظهر شفوف علمه، ودقة نظره، وحسن تصرفه رحمه الله.

ثم قال الحافظ: "وهم ابن بطال فزعم أن الحديث الذي رحل فيه جابر إلى عبد الله بن أنيس هو حديث الستر على المسلم وهو انتقال من حديث إلى حديث فإن الراحل في حديث الستر هو أبو أيوب الأنصاري رحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني أخرجه أحمد بسند منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال أتاني جابر فقال لي حديث بلغني أنك ترويه في الستر فذكره وقد وقع ذلك لغير من ذكره فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال بلغني حديث عند علي فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق وتتبع ذلك يكثر وسيأتي قول الشعبي في مسألة إن كان الرجل ليرحل فيما دونها إلى المدينة وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد وسيأتي نحو ذلك عن غيره". انتهى كلام الحافظ من الفتح ١/ ١٧٥.

(١) فتح الباري لابن حجر١/ ١٧٥.

(٢) سبق تخريجه في المقدمة ص٩١١.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١/ ١٧٥.

(٤) باب القراءة والعرض على المحدث ح رقم ٦٣.

قُلُوبُكُمَا ﴾[التحريم: ٤] حتى حج وحججت معه، وعدل وعدلت معه بإداوة فتبرز، ثم جاء فسكبت على يديه منها فتوضأ، فقلت له: يا أمير المؤمنين من المرأتان من أزواج النبي ﷺ، اللتان قال الله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: ٤]؟ قال: واعجبا لك يا ابن عباس، هما عائشة وحفصة، ثم استقبل عمر الحديث يسوقه..." (١).

قال الحافظ: "استنبط منه الحاكم أصل طلب علو الإسناد لأنه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق ولكنه أراد أن يسمع ذلك من رسول الله ﷺ مشافهة" (٢).

وقال في موضع آخر: "فيه طلب علو الإسناد، لأن ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر ليأخذ عنه وكان يمكنه أخذ ذلك بواسطة عنه ممن لا يهاب سؤاله، كما كان يهاب عمر" (٣).

وفي حديث "الدين النصيحة" قال الحافظ: "في الحديث فوائد أخرى منها، رغبة السلف في طلب علو الإسناد، وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل" (٤).

وكما في حديث عمر ﷺأن رسول الله ﷺ، قال: "لا نُورَث ما تركنا صدقة" الذي أخرجه البخاري (٥)، من طريق ابن شهاب، عن مالك بن أَوْس بن الحَدَثَانِ، قال الحافظ: "في صنيع بن شهاب ذلك أصل في طلب علو الإسناد لأنه لم يقتنع بالحديث عنه حتى دخل عليه ليشافهه به" (٦).

وكما في حديث سعد بن هشام قال: ...فأتيت ابن عباس فسألته عن وِتْرِ النبي عليه الصلاة والسلامَ فقال: أدلك على أعلم الناسٍ بوتر رسول الله ﷺ فائت عائشة!.. فأتيت ابن عباسٍ فحدثته فقال: هذا والله الحديثُ، ولو كنت أكلمها لأتيتها حتى أشافهها به مشافهة. قال: قلت: لو علمت أنك لا تكلمها ما

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١/ ١٥٢.

(٢) السابق.

(٣) فتح الباري لابن حجر ٩/ ٢٩١.

(٤) السابق:١/ ١٣٨.

(٥) كتاب الجهاد، (قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب فرض الخمس) رقم ٣٠٩٤.

(٦) فتح الباري لابن حجر٦/ ٢٠٣.

حدثتك[١]، قال العيني: قوله: "حتى أشافهها به" فيه دليل على طلب علوّ الإسناد" [٢].

- وكحديث "البيعان بالخيار ما لم يفترقا"، الذي يرويه البخاري [٣]، من طريق همام، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن حكيم بن حِزَامٍ ﷺ قال الحافظ: "لم أر هذا الطريق في مسند أحمد بن حنبل"، قال: "فائدة صنيع همام طلب علوّ الإسناد لأن بينه وبين أبي الخليل في إسناده الأول رجلين وفي الثاني رجلاً واحدًا" [٤].

ثانيًا: حرص الراوي على أن يشارك شيخه في الرواية عن شيوخ شيخه، كصنيع مسلم مع البخاري.

فلم يرو مسلم عن البخاري شيئا في كتابه الصحيح، مع أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، بل هو تلميذه وخرِّيجه، وعذره في ذلك: أنه شارك البخاري في كثير من شيوخه، والرغبة في علو الإسناد مطلب عند أئمة الحديث [٥].

ثالثاً: - تقديم العلو عن غير الثقات على النزول عن الثقات.

كصنيع الإمام مسلم في الصحيح في روايته عن بعض الرواة مثل: أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وهما من شيوخ مسلم، وأحمد بن عيسى المصري ممن انتقدهم عليه أبو زرعة الرازي عندما عرض عليه كتاب: الصحيح لمسلم فقال أبو زرعة مستنكراً ذلك: "هؤلاء قومٌ أرادوا رئاسة لأنفسهم قبل أوانها، فصنفوا كتبًا يتتوقون بها، يعني: أنفسهم تتوق إلى شيء، ثم قال: يترك ابن عجلان ونظراءَه ويمهد الطريق لأهل البدع علينا، حتى إذا لم يروِ الحديث قالوا: ليس بالصحيح؟! قال: ورأيته يعظِّم ذلك

---

(١) مسلم في صلاة المسافرين، باب: جامع صلاة الليل (٧٤٦)، وأبو داود واللفظ له في الصلاة، باب: في صلاة الليل رقم١٣١٢، والنسائي: في قيام الليل، باب: قيام الليل٣/ ١٩٩، وابن ماجه: في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع وتسع ١١٩١ بقصة الوتر فقط.

(٢) شرح أبي داود للعيني ٥/ ٢٤٧.

(٣) كتاب البيوع، باب إِذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع؟ رقم ٢١٠٨.

(٤) شرح القسطلاني ٤/ ٤٣.

(٥) التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة ص: ٣٣.

ويستنكره، قال سعيد بن عمرو البرذعي: فلما رجعتُ إلى مسلم حكيتُ له اعتراض أبي زرعة.

فقال مسلم: إن ما قلته من الاعتراض صحيح، وأنا أقر به، فمسلم يعلم أن هؤلاء الرواة مُتكَلَّم فيهم، ومع ذلك خَرَّج لهم.

وعذر مسلم: أن الحديث قد يكون معروفًا بنزولٍ من رواية الثقات، وهو معلومٌ عند أهل العلم، فوقع له من طريق هؤلاء عاليًا، فخرَّجه رجاء العلو، والحديث معروفٌ أصلُه عند أهل العلم من روايات الثقات.

فالإمام مسلم لرغبته في العلو يقول: رب حديثٍ يكون الراوي المُتكَلَّم فيه -لو أنني أخذت الإسناد من طريقه إلى النبي ﷺ، بيني وبين النبي ﷺ خمسة، أو أربعة، فإذا أردتُ أن آخذه من طريق غيره من الثقات، نزلتُ درجة أو درجتين، فيكون بينه وبين النبي ﷺ إما ستة، أو سبعة، أو أكثر، فهذا الراوي المُتكَلَّم فيه لم يغلط في هذا الحديث، بدلالة المتابعات من الثقات، والحديث معروفٌ لدى أهل العلم جميعًا أنه صحيح، وأن الثقات رووه، وأنا ثبت لديَّ أن هذا الراوي وإن تُكُلِّمَ فيه لكنه لم يغلط في هذا الحديث، فرغبةً مني في أن أعلو بسندي، اخترت هذا الطريق، وتركتُ الطريق الآخر لنزوله" (١).

(١) شرح النووي على مسلم ١/ ٢٥، وشرح صحيح البخاري للحويني ٦/ ١٣ بتصرف.

المطلب الخامس: وجوه ترجيح علو الإسناد عند المحدثين والأصوليين.

إذا وُقِفَ على روايات متعارضة، ولم يمكن التمييز بين هذه الروايات، وتعذر الجمع بينهما، فحينئذٍ يتعين المصير إلى الترجيح بين هذه الروايات، ووجوه الترجيحات كثيرةٌ، منهم من وصلها إلى الخمسين(١)، ومنهم من وصلها إلى المئة، وزاد عليها عشراً(٢).

والترجيح في اللغة: التميل والتغليب. يقال: رجحت الكفةُ إذا غلبت ومالت (٣).

وفي الاصطلاح: عَرَّفه الأصوليون بتعاريف كثيرة، أوضح هذه التعريفات هو: "تقوية أحد الدليلين على الآخر ليُعمل به ويترك الآخر" (٤).

أو: تقديم المجتهد لأحد الدليلين المتعارضين، لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به أوْلى من الآخر(٥).

وضع الأصوليون جملة من قواعد الترجيح لمعرفة الراجح من الأدلة المتعارضة، وقواعد الترجيح بين خبرين لا تنحصر لكثرتها، وضابطها غلبة الظن وقوته (٦).

وإنما يكون الترجيح المعمول به عند المحدثين والأصوليين ثالث المراحل لدفع التعارض بين الدليلين المتعارضين فيكون بالجمع أولًا ثم بالنسخ ثانيًا، ثم بالترجيح ثالثًا (٧).

---

(١) الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص: ٥.

(٢) قال العراقي: ووجوه الترجيحات تزيد على المائة، وقد رأيت عدَّها مختصرًا فأبدأ بالخمسين التي عدها الحازمي، ثم أسرد بقيتها على الولاء "، ومضى في سردها فبلغ بها إلى الوجه العاشر بعد المائة ثم قال: " وثم وجوه أخرى للترجيح في بعضها نظر. وفي بعض ما ذُكِرَ نظر أيضًا، وإنما ذكرت هذا أيضا منها لقول المصنف أن وجوه الترجيح خمسون فأكثر. والله أعلم " التقييد والإيضاح ٢٨٦ -٢٨٩

(٣) مختار الصحاح ٢٣٤، كتابة الحديث النبوي في عهد النبي ﷺبين النهي والإذن ص: ٤٢.

(٤) التمهيد في أصول الفقه ٤/ ٢٢٦.

(٥) المهذب في علم أصول الفقه المقارن ٥/ ٢٤٢٣.

(٦) الموسوعة الفقهية الكويتية ٢٢/ ١٠١، كتابة الحديث النبوي في عهد النبي ﷺبين النهي والإذن ص: ٣٤.

(٧) السابق بتصرف.

واهتم به المحدثون والأصوليون واعتمدوا عليه لأهميته في دفع التعارض الواقع بين الأدلة الشرعية، وبما أن قواعده لا تنحصر، والإحاطة بها تحتاج إلى أطروحةٍ كاملةٍ لبيانها؛ لذا أكتفي هنا بذكر وجوه الترجيح باعتبار علو الإسناد.

وقد عد الشوكاني اثنين وأربعين نوعـًا من وجوه الترجيح بين النصوص من جهة السند، وبيَّن أنها كثيرة، وحاصلها أن ما كان أكثر فائدة للظن فهو راجح.

قال: "من هذه الأنواع:...الطريق الرابع: الترجيح بقلة الوسائط، إذا تعارض حديثان وأحدهما قليل الوسائط بين الراوي المجتهد وبين النبي ﷺويسمى: "عالي الإسناد"، أما الآخر فهو كثير الوسائط، فإنه يرجح قليل الوسائط؛ لأنه كلما قلت الوسائط والرواة كان أبعد عن احتمال الغلط والكذب، وأقوى في الظن اتصاله برسول الله ﷺ، وذلك أن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته، وبُعْد الوهم، وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل، وكلما قصر السند كان أسلم اللهم إلا أن يكون رجال السند النازل، أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، ونحو ذلك، على ما سيأتي في آخر هذا الفصل"[(١)].

وقد ذكر الحازمي خمسين وجهًا من المرجحات، ذكرها الحازمي في كتابه "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ"، ووصلها غيره إلى أكثر من مائة، كما استوفى ذلك العراقي في نكته[(٢)].

كما بينها الإمام السيوطي في "تدريب الراوي" بيانًا حسنًا، وأرجعها إلى سبعة أقسام كل قسم يضم وجوهًا من الترجيحات فقال: وقد رأيتها منقسمةً إلى سبعة أقسامٍ:

الأول: الترجيح بحال الراوي، وذلك بوجوه: ..ثانيها: قلة الوسائط، أي علو الإسناد حيث الرجال ثقات، لأن احتمال الكذب والوهم فيه أقل[(٣)].

وقال الزركشي: "أما الترجيح بالإسناد فله اعتبارات أولها: بكثرة الرواة...وثانيها: بقلة الوسائط، وعلو

---

(١) المهذب في علم أصول الفقه المقارن ٥/ ٢٤٥١.

(٢) تدريب الراوي ٢/ ٦٥٤.

(٣) السابق: ٢/ ٦٥٥.

الإسناد، لأن احتمال الغلط والخطأ فيما قلت وسائطه أقل، وهو أحد فوائد طلب الإسناد العالي" [١].

ونحوه، قول ابن دقيق العيد: "لا أعلم وجهًا جيِّدا لترجيح العلو إلا أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ؛ فإن الطالبين يتفاوتون في الإتقان، والغالب عدم الإتقان، فإذا كثرت الوسائط، ووقع من كل واسطة تساهل ما، كثر الخطأ والزلل، وإذا قلت الوسائط قل"[٢].

وهذا موافق لما ذكره الأصوليون في ترجيح ما قلت وسائطه على ما كثر؛ لأن احتمال الغلط فيما قلت وسائطه أقل، وحينئذ فمحل الاختلاف عند التساوي في جميع الأوصاف ما عدا العلو، ومع ذلك فالعلو أفضل، وطلبه – كما قال ابن طاهر – من علو همة المحدث، ونُبْل قدره، وجزالة رأيه[٣].

قلت: ضابط الترجيح عند المحدثين: هو سلامة الرواية، سواء كانت عاليةً أو نازلةً، فعدالة الرواة وضبطهم وعدم مخالفتهم الثقات، هو الذي عليه المدار عند أهل الحديث في قبول الروايات أو ردِّها، وهذا مبسوط في كتب علوم الحديث.

أما الأصوليون فإنهم قرروا في كتبهم أن قلة الوسائط من قواعد الترجيح، فيقدمون الرواية العالية على الرواية النازلة دون اعتبار لسلامة النص، وجعلوها هكذا عامة، فيرجحون المسألة التي فيها خبر ورد بإسناد عالٍ على التي ورد فيها الخبر بإسنادٍ نازل، وحجتهم أن قلة الوسائط هى الضمانة للترجيح، لأنه كلما قلت الوسائط والرواة كان أبعد عن احتمال الغلط والكذب، وأقوى في الظن.

قلت: وفي هذا الكلام نظر، فإن الرواية النازلة عندما تكون أصح، ورواتها ثقات وأضبط ومخرجها سليم، فإن هذا يجعلها أهلاً للترجيح على روايةٍ أخرى عالية فقدت صحتها وسلامتها ورواتها أقل في الضبط والعدالة والإتقان، وهذا ما قرره المحدثون في كتب المصطلح.

فالأصوليون نظروا إلى قلة الوسائط، بينما نظر المحدثون إلى سلامة الرواية، وكلاهما صواب ويمكن الجمع بين كلام الأصوليين والفقهاء وبين كلام المحدثين بما ذكره السخاوي حيث قال:

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ٨/ ١٦٨/ ١٧١.

(٢) فتح المغيث ٣/ ٣٣٦.

(٣) السابق: ٣/ ٣٣٧.

وحينئذ فمحل الاختلاف عند التساوي في جميع الأوصاف ما عدا العلو، ومع ذلك فالعلو أفضل، وطلبه - كما قال ابن طاهر - من علو همة المحدث، ونبل قدره، وجزالة رأيه.

ولذا أجمع أهل النقل على طلبهم له، ومدحهم إياه، حتى إن البخاري لم يورد في صحيحه حديث مالك من جهة الشافعي، لكونه لا يصل لمالك من طريقه إلا بواسطتين، وهو قد استغنى عن ذلك بإدراكه أصحابه كالقعنبي، فلم ير النزول مع إمكان العلو(١).

* * * * *

(١) فتح المغيث ٣/ ٣٣٧، ينظر في قضية الترجيح كتب أصول الفقه مثل: الإبهاج في شرح المنهاج ٣/ ٢١٩، ونهاية السول شرح منهاج الوصول ص: ٣٧٩ والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع ٣ / ٧٠.

المبحث الثاني: الإسناد النازل

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النزول في الأسانيد، وذم المحدثين له.

أولاً: معنى النزول في اللغة.

النُزول، بالضم: الحلول وهو في الأصل انحطاط من علو(١).

وقال ابن فارس: النون والزاء واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط شيء ووقوعه (٢).

ثانيـًا: معنى النزول في الاصطلاح.

النزول ضد العلو من حيث العدد، والإسناد النازل: هو ما يقابل الإسناد العالي، وذلك بزيادة عدد رجال إسناده عن إسناد آخر للحديث (٣).

قال العراقي في الألفية: "ثم علو قِدم السماع وضده النزول كالأنواع (٤).

وبقدر ما مدح الحفاظ الجهابذة علو الإسناد وتفاخروا به، بقدر ما ذموا النزول ولم يلجأوا إليه إلا للضرورة، حتى اعتبروه شؤمـًا وقرحة في الوجه كما قال علي بن المديني: "النزول شؤم"(٥)، وقال يحيى ابن معين: "الحديث بنزول، كالقرحة في الوجه"(٦)، لبعدها، وكثرة الوسائط فيها.

المطلب الثاني: أنزل الأسانيد في الكتب الستة.

لأن المحدثين يرغبون في الإسناد العالي ويرتحلون من أجله، وفي المقابل يتعاملون مع الإسناد النازل على أنه شؤم وكالميته لا تحل إلا للمضطر، كأن يكون النزول لبيان نكتة إسنادية أو فائدة حديثية، فكانت

---

(١) تاج العروس ٣٠/ ٤٧٨.

(٢) مقاييس اللغة ٥/ ٤١٧.

(٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢/ ٢٢٧.

(٤) فتح المغيب للسخاوي ٣/ ٢.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١/ ١٢٣.

(٦) السابق.

بضاعتهم من النزول قليلة، وكان أصحاب الكتب الستة التي تمثل دواوين السنة الأصلية أكثر المحدثين حرصًا على العلو، وليس لهم نزول في الأسانيد إلا النذر اليسير.

فأنزل أسانيد البخاري التساعي[١].

وأنزل أسانيد مسلم التساعي[٢].

وأنزل أسانيد أبي داود التساعي[٣].

---

(١) قال حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، ح وحدثنا إسماعيل، حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، أن زينب بنت أبي سلمة، حدثته عن أم حبيبة بنت أبي سفيان، عن زينب بنت جحش: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوما فزعا يقول: "لا إله إلا الله، ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه، وحلق بإصبعيه الإبهام والتي تليها"، قالت زينب بنت جحش: فقلت: يا رسول الله أفنهلك وفينا الصالحون؟ قال: "نعم إذا كثر الخبث" البخاري كتاب الفتن باب يأجوج ومأجوج (٧١٣٥). وقال الحافظ: "يقال إنه أطول سندا في البخاري" فتح الباري (١٣/ ١٠٧)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (١/ ٩٥).

(٢) قال: حدثني عمرو الناقد، وأبو بكر بن النضر، وعبد بن حميد، واللفظ لعبد، قالوا: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن صالح بن كيسان، عن الحارث، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المسور، عن أبي رافع، عن عبد الله بن مسعود، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل" قال أبو رافع: فحدثت عبد الله بن عمر فأنكره علي، فقدم ابن مسعود فنزل بقناة فاستتبعني إليه عبد الله بن عمر يعوده، فانطلقت معه فلما جلسنا سألت ابن مسعود عن هذا الحديث، فحدثنيه كما حدثته ابن عمر، قال صالح: وقد تحدث بنحو ذلك عن أبي رافع. مسلم كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان (٨٠)

(٣) قال: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الله بن يزيد المقري أبو عبد الرحمن، قال: حدثني سعيد بن أبي أيوب، حدثني عطاء بن دينار، عن حكيم بن شريك الهذلي، عن يحيى بن ميمون الحضرمي، عن ربيعة الجرشي، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ، قال: "لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم". أبو داود كتاب السنة باب في القدر

وأنزل أسانيد الترمذي العشاري [١].

وأنزل أسانيد النسائي السند العشاري [٢]، وهو أطول سند وقع في الكتب الستة، وأنزل ما وقع له من الأسانيد، وفيه ستة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وهذا أنزل إسناد، ستة في طبقة واحدة يروي بعضهم عن بعض [٣].

وقال النسائي في كتابه: عمل اليوم والليلة، بعد أن ذكر هذا الحديث بهذا الإسناد: "لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادا أطول من هذا" [٤].

قال أبو عبد الرحمن المباركفوري: "ما أعرف إسنادا أطول من هذا" [٥].

(٤٧١٠)، وهو ضعيف من أجل حكيم بن شريك الهذلي، قال أبو حاتم مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وفي التقريب: حكيم ابن شريك الهذلي المصري، مجهول من السابعة (١٤٧٥).

(١) قال: حدثنا قتيبة، ومحمد بن بشار، قالا: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا زائدة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة وهي امرأة أبي أيوب، عن أبي أيوب، قال: قال رسول الله ﷺ: "أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن؟ من قرأ: الله الواحد الصمد فقد قرأ ثلث القرآن" وفي الباب عن أبي الدرداء، وأبي سعيد، وقتادة بن النعمان، وأبي هريرة، وأنس، وابن عمر، وأبي مسعود: "هذا حديث حسن ولا نعرف أحدا روى هذا الحديث أحسن من رواية زائدة"، وتابعه على روايته إسرائيل، والفضيل بن عياض، وقد روى شعبة، وغير واحد من الثقات هذا الحديث عن منصور، واضطربوا فيه. الترمذي في فضائل القرآن باب ما جاء في سورة الإخلاص (٢٨٩٦).

(٢) في كتاب الصلاة، وكذا في كتاب الافتتاح رقم (٩٩٦) قال: أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا عبد الرحمن، أخبرنا زائدة، عن منصور عن هلال، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة أبي أيوب، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: " قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن" والحديث فيه ستة من التابعين أولهم منصور، وقد رواه الترمذي عن قتيبة ومحمد بن بشار بسند عُشارى أيضًا. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢١/ ٣٨٦، وتحبير الوريقات بشرح الثلاثيات ص: ٣، تحفة الأحوذي ٦/ ٤٤٤.

(٣) شرح نخبة الفكر ١٠/ ١٣

(٤) ص:٤٢٤.

(٥) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى ٢٥/ ١٢.

وأنزل أسانيد ابن ماجه التساعي

المطلب الثالث: أقسام النزول في الإسناد.

ينقسم النزول إلى خمسة أقسام مثل العلو، فإن كل قسم من أقسام العلو ضده قسم من أقسام النزول، كما قال ابن الصلاح(١)، وقال الحاكم: "لعل قائلا يقول: النزول ضد العلو، فمن عرف العلو، فقد عرف ضده، قال الحاكم: وليس كذلك، فإن للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة، قال السخاوي: "قل فى هذه الأعصار المميز بينهما، وهو مفضول، مرغوب عنه، على الصحيح عند أئمة هذا الشأن، إذا لم يكن فيه فائدة راجحة على العلو(٢)، وقال ابن الصلاح: "هذا ليس نفيا لكون النزول ضد العلو على الوجه الذي ذكرته، بل نفيا لكونه يعرف بمعرفة العلو" (٣).

وقال السيوطي: "أما النزول فهو خمسة أقسام تُعرف من ضدها، فكل قسم من أقسام العلو ضده قسم من أقسام النزول" (٤) وهي:

القسم الأول: النزول المطلق، بحيث يزيد رجاله إسناده إلى النبي ﷺعن إسناد آخر للحديث.

القسم الثاني: النزول النسبي؛ وذلك بالنسبة لإمام من أئمة الحديث.

القسم الثالث: النزول بالنسبة إلى الصحيحين أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعتمدة.

ويشتمل على عدة أنواع:

النوع الأول: رواية الأقران بأن يشترك الراوي والراوي عنه، في السن واللُّقي، إذ يكون حينئذ راويًا عن قرينه، ومن فوائد هذا النوع: ألا تظن الزيادة في الإسناد أو إبدال عن بالواو (٥).

النوع الثاني: المدبج: بأن يشترك الراوي والراوي عنه في السن واللُّقي، ويروي كل منهما عن الآخر.

---

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص: ٢٦٢.

(٢) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ص: ١٨٤.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي ٢/ ٧٠.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢/ ٦١٩.

(٥) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر ٢/ ٢٥١.

النوع الثالث: رواية الأكابر عن الأصاغر: أن يروي الراوي عمن هو دونه في السن واللُّقي أو في المقدار من جهة الحفظ والعلم. ومن هذا النوع؛ رواية الآباء عن الأبناء، ورواية الصحابة عن التابعين، ورواية الشيخ عن تلميذه.

النوع الرابع: السابق واللاحق: أن يشترك اثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما [١].

المطلب الرابع: الحالات التي يفضل فيها المحدثون النزول في الإسناد على العلو[٢].

تقديم الإسناد النازل على العالي عند المحدثين في بعض المواطن.

الذي عليه المحدثون أن العلو أفضل من النزول، وأن النزول مفضول بالنسبة إلى العلو، إلا ما استثنوه في بعض الحالات، وذلك بأن يكون رجال الإسناد النازل أقوى وأجل من رجال العالي، وإن كان الجميع ثقات، فإن كان في النزول فائدة ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، أو كونه متصلا بالسماع، وفي العالي حضور، أو إجازة، ونحوها، فلا ريب أنَّ النزول حينئذ أولى وأفضل، فإذا وقع للراوي حديث بإسناد عالٍ، لكن في إسناده رجال غير ثقات، وفي المقابل هناك حديث بإسناد نازلٍ ورجاله ثقات، فإنَّه يقدم النزول على العلو في هذه الحالة، وهذا ما بينه الخطيب في الجامع، حيث ترجم الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" بعنوان:" اختيار النزول عن الثقات على العلو عن غير الثقات"[٣].

وساق الخطيب تحت هذا العنوان بأسانيده أقوال بعض نقاد المحدثين في بيان منهجهم في تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، كأنْ يكون رجال الإسناد النازل أوثق وأكثر حفظًا من رجال الإسناد العالي، أو كون الإسناد النازل متصل وصحيح، بخلاف العالي وكونه وقع من طرق ضعيفة، أو من رواية غير

(١) شرح نخبة الفكر للقاري ص: ٦٣٤، وما بعدها بتصرف.

(٢) هناك أسبابًا دعت المحدثين إلى النزول في الأسانيد أدخلتها ضمنًا تحت المبحث اللاحق والذي بعنوان "فوائد الجمع بين العلو والنزول في الإسناد عند المحدثين".

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١/ ١٢٤.

الثقات، قال يحيى بن معين: "حديث فيه النزول عن ثبت، خير من علو عن غير ذي ثبت"(١).

وقال أبو حاتم: سمعت علي بن معبد، قال: سمعت عبيد الله بن عمرو، وذكر له قرب الإسناد، فقال: "حديث بعيد الإسناد صحيح، خير من لا حديث قريب الإسناد سقيم، أو قال: ضعيف"(٢).

وقال ابن المبارك: "ليس جودة الحديث في قرب الإسناد، ولكن جودة الحديث صحة الرجال"(٣).

فالمعتبر عند المحدثين الضبط والاتقان في رواة الأسانيد، فمتى وجد الضبط والاتقان في رجال الإسناد النازل، ولم يتوفر ذلك في رجال الإسناد العالي، فلا خلاف عندهم في أن النزول أولى، ومُقدم على الإسناد العالي (٤).

وهذا ما فصله ابن حبان، قال ابن حجر: "لابن حبان تفصيل حسن، وهو أنَّ النظر إن كان للسند، فالشيوخ أولى، وإن كان للمتن، فالفقهاء" (٥).

وحكى علي بن خَشْرَمٍ قال: قال لنا وكيعٌ: "أي الإسنادَيْن أحب إليكم، الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصورٍ عن إبراهيم عن عَلْقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله فقال: يا سبحان الله، الأعمش شيخٌ وأبو وائلٍ شيخٌ، وسفيان فقيهٌ، ومنصور فقيهٌ، وإبراهيم فقيهٌ، وعلقمة فقيهٌ، وحديثٌ يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ (٦).

---

(١) السابق.

(٢) الجامع للخطيب البغدادي.

(٣) السابق ١/ ١٢٤.

(٤) فائدة: هل يلزم من علو الإسناد صحة الحديث؟

والجواب: أن مباحث العلو والنزول ليست من مباحث الصحة والضعف، فقد يكون الإسناد النازل هو الصحيح، والإسناد العالي هو الضعيف، فلا يلزم من علو الإسناد صحة الحديث، لأن الضابط عند المحدثين هو سلامة الرواية، سواء كانت عالية أو نازلة، فعدالة الرواة وضبطهم وعدم مخالفتهم الثقات هو الذي عليه المدار عند أهل الحديث في قبول الروايات أو ردها. الكواكب الدرية ص: ٧٣.

(٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢/ ٦٢١، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٣ / ٣٦٠.

(٦) الاعتبار للحازمي ص ١٥.

وهذا ما ذكره المحدثون أيضـًا في كتبهم: أن رواية الراوي الفقيه مقدمةٌ وراجحةٌ على رواية الراوي غير الفقيه فإنها مرجوحةٌ، كما قال وكيعٌ لأصحابه [١].

فعند استواء رجال الأسانيد في التوثيق، تكون نظرة الفقيه للمتن، وإلى كون رجال إسناده من الفقهاء، أما نظرة أهل الحديث، فالمعتبر عندهم في ذلك الضبط والإتقان في رواة الأسانيد، فمتى وجد الضبط والإتقان في رجال الإسناد النازل، ولم يتوفر ذلك في رجال الإسناد العالي، فلا تردد عندهم في أن النزول أولى، ومُقدم على الإسناد العالي.

وشذ مَنْ فضَّل النزول على العلو مطلقـًا؛ لكثرة رجال الإسناد النازل، وما يترتب عليه من كثرة الاجتهاد في توثيق رجاله. لكنه مذهب ضعيف، وليس العمل عليه عند المحدثين.

قال بعض المتكلمين: كلما طال الإسناد، كان النظر في التراجم والجرح والتعديل أكثر، فيكون الأجر على قدر المشقة[٢].

* * * * *

(١) الباعث الحثيث ص١٦٤.

(٢) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: ١٦١.

المبحث الثالث: فوائد الجمع بين العلو والنزول في الإسناد عند المحدثين

الحديث الواحد قد يجئ من طريقين، الأولى ناقصة من حيث عدد الرواة، بينما تأتي الطريق الثانية فيها زيادة راو، أو أكثر، ليس هو في الطريق الأخرى، فتكون الطريق الأولى عالية، والطريق الثانية نازلة، وهذا منهج عند بعض المحدثين الجهابذة كالإمام البخاري(١)، ومسلم، وهو الجمع بين علو الإسناد ونزوله في الحديث نفسه، فيكرر الحديث الواحد في أكثر من موضع من صحيحه، فيرويه تارَة عاليًا وتارَة نازلًا، ومقصد البخاري ومسلم في الجمع بين العلو والنزول في الإسناد الواحد لنفس الحديث، إما لدفع تهمة التدليس عن الراوي، أو الوقوف على تسمية المقصود بالتحديث في الإسناد النازل، أو التنبيه على اعتناء المصنف بالرواية، أو عدم الوقوف على الإسناد العالي بداية، أو إذا كان سياق الرواية النازلة تامًا، وكان سياق العالية مختصراً، أو النزول في الرواية إذا كان راويها أثبت في مدار الإسناد، أو الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، أو تثبّت الرَّاوي من حديثه، أو تصريح الراوي المدلس بالسماع، أو التصريح برؤية الصحابي للنبي ﷺ للواقعة سبب ورود الحديث، وهذا إجمال يحتاج إلى تفصيل على النحو

(١)كان منهج البخاري: أن يحدث مرة بالإسناد نازلًا، ومرة عاليًا، حتى يُفْهَم أن الإسناد العالي حذف منه، أو أن الإسناد النازل قد زيد فيه، وقد علق على ذلك ابن الملقن بقوله: "لئلا يظن من لا معرفة له إِذَا حدث البخاري، عن مكي عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة، ثم حدث في موضع آخر عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة، أن الإسناد الأول سقط منه شيء، وعلى هذا سائر الأحاديث، وكان البخاري يحدث بالحديث في موضع نازلًا وفي موضع عاليًا، فقد حدث في مواضع كثيرة جدًا عن رجل عن مالك -كما في أحاديث (٢، ١٩، ٢٢)-، وحدث في موضع عن عبد الله بن محمد المسندي عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري، عن مالك -كما في حديث رقم (٤٢٣٤)-، وحدث في مواضع عن رجل عن شعبة، وحدث في مواضع عن ثلاثة عن شعبة، منها: حديثه عن حماد بن حميد عن عبد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة، وحدث في مواضع عن رجل عن الثوري، وحدث في موضع عن ثلاثة عنه، فحدث عن أحمد بن عمر عن أبي النضر عن عبيد الله الأشجعي عن الثوري، وأعجب من هذا كله: أن عبد الله بن المبارك أصغر من مالك وسفيان وشعبة ومتأخر الوفاة، وحدث البخاري عن جماعة من أصحابه عنه وتأخرت وفاتهم، ثم حدث عن سعيد بن مروان عن محمد بن عبد العزيز أبي رزمة عن أبي صالح سلمويه عن عبد الله ابن المبارك. فقس عَلَى هذا أمثاله. التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢/ ٦١.

التالي:

أولاً: دفع تهمة التدليس عن الراوي:

وذلك بأن يروي المصنِف الحديث بإسناد عالٍ، لكن فيه راو مدلس، رواه بالعنعنة، فيرويه مرة أخرى نازلاً، لتصريح الراوي المدلس بالسماع، فالمصنف يطلب العلو بروايته عاليًا، وفي الوقت نفسه يريد إثبات اتصال سند الحديث، ونفي مظنَّة انقطاعه فيرويه نازلاً.

مثال ذلك: صنيع البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، حيث روى حديث عبدالله بن عباس بإسنادين، الأول عاليًا بإسناد خماسي، والثاني نازلًا بإسناد سداسي، من أجل دفع تهمة التدليس عن قتادة(١).

قال البخاري: حدثنا حفص بن عمر، قال: حدثنا هشام، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، قال: شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر، "أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب"(٢).

وقال البخاري: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، سمعت أبا العالية، عن ابن عباس، قال: حدثني ناس بهذا(٣).

قال الحافظ: "أورد المصنف طريق يحيى، وهو القطان، عن شعبة، عن قتادة سمعت أبا العالية والسر فيها التصريح بسماع قتادة له من أبي العالية وإن كانت طريق هشام أعلى منها"(٤).

---

(١) قتادة بن دعامة السدوسي البصري صاحب أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه كان حافظ عصره وهو مشهور بالتدليس وصفه به النسائي وغيره، وقد اعتبره ابن حجر من الطبقة الثالثة، من الذين أكثروا من التدليس، فلم يحتج الائمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. طبقات المدلسين لابن حجر ص: ٤٣.

(٢) البخاري في مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ح (٥٨١)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ح (٨٢٦)

(٣) البخاري في مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ح (٥٨٢)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ح (٨٢٦)

(٤) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٥٨)، قلت: والأمثلة على ذلك كثيرة، من تتبعها خرج منها بسفرٍ عظيم.

ثانياً: التصريح بمشاهدة الصحابي للنبي ﷺ للواقعة والقصة التي هي سبب ورود الحديث.

وكذلك من أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة في الحديث الواحد عند بعض المحدثين: كون الرواية النازلة فيها تصريح برؤية ومشاهدة الصحابي للنبي ﷺللواقعة أو القصة التي هي

ومن ذلك: صنيع البخاري في صحيحه، حيث روى حديث عبدالله بن عباس، في دعاء استفتاح التهجد بإسنادين، الأول عاليًا بإسناد خماسي، في كتاب التهجد، باب التهجد بالليل، برقم (٦٣١٧)، والثاني نازل بإسناد سداسي، في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق} ح (٧٣٨٥)، وذلك من أجل دفع تهمة التدليس عن ابن جريج، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، فقيه الحجاز، مشهور بالعلم والثبت، كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال الدارقطني: "شر التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، وقد اعتبره ابن حجر من الطبقة السادسة: الذين عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج. طبقات المدلسين لابن حجر ص: ٤١.

ومن ذلك أيضًا: صنيع البخاري في كتاب اللقطة باب من عرف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان ح رقم ٢٤٣٩، فرواه البخاري بإسناد نازل درجةً إلى أبي إسحاق السبيعي، ثم رواه بإسناد عالٍ، ففي الإسناد الأول رواه البخاري نازلاً درجة، وقد صرح فيه أبو إسحاق السبيعي بالإخبار من البراء، ثم أسنده عاليًا، وفيه رواية أبي إسحاق معنعنة، وسبب ذلك قال الحافظ: ساق المصنف حديث أبي بكر عاليًا عن عبد الله بن رجاء عن إسرائيل ونازلاً عن إسحاق عن النضر عن إسرائيل؛ لتصريح أبي إسحاق في الرواية النازلة بأن البراء أخبره وقد أورد رواية عبد الله بن رجاء في فضل أبي بكر وأغفل المزي ذكر طريق عبد الله بن رجاء في اللقطة. فتح الباري لابن حجر ٥/ ٩٤.

ومن ذلك أيضًا: صنيع البخاري في كتاب الأذان، باب إقبال الإمام على الناس، عند تسوية الصفوف ح رقم ٧١٩، عن حميد الطويل بإسناد نازلٍ، مع أن له إسناداً عاليًا عنده من هذا الطريق، لتصريح حميد الطويل، وباقي الرواة بالسماع، بينما ورد في الإسناد العالي عنعنة حميد. وتصريح حميد بالسماع من أنس في الإسناد النازل نفى مظنة التدليس، ومعلوم أن حميداً مدلس، وقد اتُهم باختلاط حديثه عن أنس، وتدليسه عنه، وأن عامة أحاديثه عنه بواسطة ثابت البناني وقد صرح حميد بالسماع في هذا الحديث، وهذا ما حمل البخاري على رواية الحديث بالإسناد النازل لأجل هذه الفائدة الإسنادية، وقد نبه ابن حجر إلى ذلك بقوله: "إنما نزل فيه لما وقع في الإسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فأمن بذلك تدليسه" فتح الباري لابن حجر ٢/ ٢٠٨. وقد حكم ابن حجر على عنعنة حميد-في حديث آخر-بحكمه السابق أيضًا، فقال معلقًا على ذلك الحديث: "..وسفيان هو ابن عيينة، وقد صرح بتحديث حميد له، وسماع حميد عن أنس فأمن تدليسهما".

سبب ورود الحديث، بينما تكون الرواية العالية ليست كذلك، فحينئذ يرويها المصنف على الوجهين.

كصنيع البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة "أن النبي ﷺصلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه"(١).

هكذا رواه البخاري عاليًا، ثم نزل درجة من رواية يحيى القطان عن هشام بن عروة فقال:

حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا هشام، قال: حدثني أبي، عن عمر بن أبي سلمة، أنه "رأى النبي ﷺيصلي في ثوب واحد في بيت أم سلمة قد ألقى طرفيه على عاتقيه" (٢).

قال الحافظ: "أورد المصنف الحديث المذكور بنزول درجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو بن عروة المذكور وفائدته ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي ﷺيفعل ما نقل عنه أولا بالصورة المحتملة"(٣).

قلت: كما رواه البخاري نازلًا درجة من رواية أبي أسامة فقال حدثنا عبيد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، أن عمر بن أبي سلمة أخبره، قال: "رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد مشتملا به في بيت أم سلمة واضعا طرفيه على عاتقيه"(٤).

ثالثاً: عدم الوقوف على الإسناد العالي بدايةً، ثم تحصيله بعد ذلك، فيجمع بين العالي والنازل.

ومن أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة في الحديث الواحد عند بعض المحدثين: حرصهم على طلب العلو في الأسانيد، فيتحملون ما كان إسناده عاليًا دون النازل، لكن قد يتعذر الوقوف على الإسناد العالي بداية، فيضطر للنزول في الرواية وقتها، وأثناء طلبه الحديث مع الحرص على تحصيل الإسناد العالي، تتوفر لدى الراوي إمكانية تحصيل الإسناد العالي، فيرويه مرَّة عاليًا، ومرَّة نازلاً.

كصنيع سفيان بن عيينة الذي روي حديثًا نازلاً بداية، ثم تمكن في وقت آخر من تحصيل الرواية نفسها

---

(١) كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به، ح رقم ٣٥٤.

(٢) السابق: ح رقم ٣٥٥.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١/ ٤٦٩.

(٤) كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به، ح رقم ٣٥٦.

لكن بإسناد عالٍ، فرواها على الوجهين.

قال الحميدي: ثنا سفيان، قال: ثنا سهيل بن أبي صالح، قال: أخبرني عطاء بن يزيد الليثي صديقًا كان لأبي من أهل الشام، عن تميم الداري، قال: قال رسول الله ﷺ: "الدين النصيحة: ،... قالوا: لمن يا رسول الله، قال: "لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"(١).

قال سفيان: وكان عمرو بن دينار حدثناه أولًا، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، قال: فلما لقيت سهيلا، قلت: لو سألته لعله يحدثنيه عن أبيه فأكون أنا وعمرو فيه سواء، فسألته، فقال سهيل: أنا سمعته من الذي سمعه منه أبي، أخبرني عطاء بن يزيد (٢).

وقال ابن حجر نقلا عن ابن طاهر: "قلما يورد-يعنى البخاري-حديثًا واحدًا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وقال في شرح حديث كفران العشير في كتاب الإيمان من صحيح البخاري: فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعدا إلا نادراً " (٣).

قال الحميدي: ثنا سفيان قال: ثنا الزهري قال: سمعت سليمان بن يسار يقول: سمعت ابن عباس يقول: إن امرأة من خثعم سألت رسول الله ﷺ غداة النحر والفضل ردفه فقالت: "إن فريضة الله على عباده أدركت أبي وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستمسك على الراحلة فهل ترى أن نحج عنه؟ قال: "نعم" قال سفيان: وكان عمرو بن دينار حدثناه أولا عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس وزاد فيه فقلت: يا رسول الله أو ينفعه ذلك؟ قال: "نعم كما لو كان على أحدكم دين فقضاه فلما جاءنا الزهري فقعد به فلم يقله"(٤).

رابعاً: متابعة بعض الأئمة من المحدثين الجهابذة لبعض شيوخه زيادة في الطمأنينة والتوثيق.

ومن أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة في الحديث الواحد عند بعض المحدثين متابعة

---

(١) مسند الحميدي ح رقم ٨٥٩.

(٢) السابق: ح رقم ٨٦٠.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١/ ٨٤.

(٤) مسند الحميدي، ح رقم ٥١٧.

بعض شيوخه، كصنيع البخاري في متابعته لشيخه محمد بن يوسف الفريابي في الرواية عن الثوري، والسبب في ذلك أن محمد بن يوسف أخطأ في أحاديث عن الثوري بالرغم من ملازمته له، فروي البخاري الحديث عاليـًا ونازلاً:

أما العالي: فقال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: " توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة، غير رجليه، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى، ثم أفاض عليه الماء، ثم نحى رجليه، فغسلهما، هذه غسله من الجنابة"(١).

وأما النازل: فقال: حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة قالت: "سترت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة، فغسل يديه، ثم صب بيمينه على شماله، فغسل فرجه وما أصابه، ثم مسح بيده على الحائط أو الأرض، ثم توضأ وضوءه للصلاة غير رجليه، ثم أفاض على جسده الماء، ثم تنحى، فغسل قدميه"(٢).

قال الدكتور أبو شعر: "ورد الحديث عند البخاري بإسناد عالٍ من ثماني طرق عن الأعمش؛ الواسطة فيها بين البخاري والأعمش رجلان فقط، وإحدى هذه الطرق من رواية البخاري عن شيخه عبدان.

وجاءت الطريق التاسعة أيضـًا من رواية البخاري عن شيخه عبدان، إلا أن بين البخاري والأعمش ثلاثة رواة. وبذلك فإن هذه الطريق نازلة عند البخاري درجة بينه وبين الأعمش، وهي كذلك نازلة درجة بين عبدان والأعمش، حيث يروي عنه عادة بواسطة واحد فقط، وروايته هذه بواسطة اثنين.

بالرغم من رواية البخاري الحديث من طرق كثيرة بإسناد عالٍ، إلا أنه رواه بإسناد نازل في إحدى طرقه، وقد تتبعت جميع طرقه في الصحيح وقارنت بينها، فلم أقف على تصريح بالسماع للأعمش في الرواية النازلة، ولم أقف على زيادة في متنها عن سائر متون الروايات، ولم أجد تفسيراً لذلك سوى قول ابن حجر: "نزل فيه هنا درجة، وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة؛ لأنه سبق من روايته عن أبي حمزة عن

(١) صحيح البخاري كتاب الغسل باب الوضوءِ قبل الغسل ح رقم ٢٤٩.

(٢) السابق: كتاب الغسل باب التستر في الغسل عند الناس ح رقم ٢٨١.

الأعمش، والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام".

قال الدكتور/ أبو شعر: "ولـم أقتنع بهذا التفسير وحده، فواصلت البحث، حتى تبين لي أن البخاري أراد متابعة شيخه محمد بن يوسف في الرواية عن الثوري، فقد رواه البخاري بإسناد عالٍ عـن محمد بن يوسف عن الثوري عن الأعم، ثم رواه بإسناد نازل عن عبدان عن ابن المبارك عن الثوري عن الأعمش، وليس له من طريق الثوري سوى هذين الإسنادين، فـأراد البخاري بذلك متابعة ابن المبارك لمحمد بن يوسف، والسبب في ذلك أن محمد بن يوسف أخطأ في أحاديث عن الثوري بالرغم من ملازمته.

قال ابن أبي خيثمة: "سئل ابن معين عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ فقال: هم خمسة: القطان، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبو نعيم. وأما الفريابي-أي محمد بن يوسف-وأبو حذيفة، وقبيصة.... فهم كلهم في سفيان بعضهم أقرب من بعض، وهم ثقات، كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة"، وقال العجلي بعد توثيقه له: "قال لي بعض البغداديين: أخطأ محمد بن يوسف في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان". وقال ابن عدي: "له إفرادات عن الثوري...".

أما إسناد البخاري الآخر العالي عن عبدان، فهو من رواية عبدان عن أبي حمزة السكري عن الأعمش.

فروى البخاري إسناد عبدان النازل من رواية ابن المبارك، لأهميته في متابعة محمد بن يوسف، وابن المبارك من أثبت الناس في الثوري كما نُقل عن ابن معين سابقا [١].

خامساً: التنويع في سياق الرواية بين الاختصار والإطالة، فيأتي بها مختصرة في الرواية العالية، ثم يأتي بها مطولة في الرواية النازلة، أو العكس.

ومن أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة في الحديث الواحد عند بعض المحدثين: إذا كان سياق إحدى الروايتين أتمّ من الأخرى، كأن يكون سياق الرواية العالية مختصراً، وسياق النازلة مطولاً.

كصنيع البخاري في كتاب المغازي، فقد روى بإسناد عال إلى شعبة، وكان سياق الحديث مختصراً، كما

(١) الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل، للدكتور أبو شعر، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ص١٠٦، من الحولية.

رواه فيه بإسناد نازل درجة إلى شعبة، وسياقه مطولا وأتم من الرواية العالية.

فقال البخاري: حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قيل للبراء: -وأنا أسمع- أوليتم مع النبي ﷺيوم حنين؟ فقال: أما النبي ﷺ فلا، كانوا رماة، فقال: "أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب"(١).

ثم أسنده نازلاً فقال: حدثني محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، سمع البراء، وسأله رجل من قيس أفررتم عن رسول الله ﷺ يوم حنين؟ فقال: لكن رسول الله ﷺ لم يفر، كانت هوازن رماة، وإنا لما حملنا عليهم انكشفوا، فأكببنا على الغنائم، فاستقبلنا بالسهام، ولقد رأيت رسول الله ﷺ على بغلته البيضاء، وإن أبا سفيان بن الحارث آخذ بزمامها، وهو يقول: "أنا النبي لا كذب" قال إسرائيل، وزهير: "نزل النبي ﷺ عن بغلته"(٢).

وسبب ذلك نبَّه عليه الحافظ ابن حجر فقال: ساق البخاري الحديث عاليا عن أبي الوليد عن شعبة لكنه مختصر جدًا ثم ساقه من رواية غندر عن شعبة مطولًا بنزول درجة وقد أخرجه الإسماعيلي عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن أبي الوليد مطولا فكأنه لما حدث به البخاري حدثه به مختصرا. (٣).

قال الدكتور عبد ربه أبو صعليك: "قد ينزل المصنف في الإسناد الواحد لأكثر من فائدة، كأن يكون الإسناد النازل تامًا ومتغايراً في الوقت نفسه"(٤).

ففي كتاب المظالم من الصحيح روى البخاري بإسناد عال إلى هشيم، قال: حدثنا عثمان ابن أبي شيبة،

---

(١) كتاب المغازي باب قول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [التوبة: ٢٦] ح رقم ٤٣١٦.

(٢) البخاري في المغازي باب قول اللهِ تعالى: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [التوبة: ٢٦] ح رقم ٤٣١٧.

(٣) فتح الباري لابن حجر ٨/ ٣١.

(٤) بحث: أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، للدكتور عبد ربه أبو صعليك أستاذ مساعد بالجامعة الأردنية، وتم نشره بتاريخ: ٢٩/ ٥/ ٢٠١٣م.

حدثنا هشيم، أخبرنا عبيد الله ابن أبي بكر بن أنس، وحميد الطويل، سمع أنس بن مالك ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: "انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا" (١).

ثم رواه في كتاب الإكراه بإسناد نازل فقال: حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا هشيم، أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ :"انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، فقال رجل: يا رسول الله، أنصره إذا كان مظلومًا، أفرأيت إذا كان ظالما كيف أنصره؟ قال: "تحجزه، أو تمنعه، من الظلم فإن ذلك نصره"(٢).

ففي الرواية الأولى أسندها البخاري عاليًا إلى هشيم، فبينه وبين هشيم راو واحد، وسياق متنه كان مختصراً، ورواه هشيم، عن عبيد الله بن أبي بكر، وحميد الطويل، عن أنس، وفي الرواية الثانية نزل به البخاري، فبينه وبين هُشيم واسطتان، وسياقه أتم من سياق الإسناد العالي، وفيه أيضًا تغايرٌ في الإسناد، فرواه هشيم، عن عبيد الله بن أبي بكر، عن أنس فقط، ولم يذكر حميد الطويل كما في الرواية العالية.

وفي ذلك يقول ابن حجر عند الرواية النازلة: "أخرج البخاري حديث الباب في كتاب المظالم، عن عثمان ابن أبي شيبة، عن هشيم فنزل فيه هنا درجتين؛ لأن سياقه هنا أتم، ولمغايرة الإسناد" (٣).

سادساً: الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام.

كالإمام البخاري الذي جرت عادته أن يكرر الحديث الواحد في أكثر من موضع من صحيحه، فيرويه عاليًا ونازلاً، ومقصد البخاري في نزوله من باب الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، فمنهج الإمام البخاري قائم على تكرار الحديث الواحد في أبواب متفرقة؛ لبيان حكم فقهي يناسب الحديث المروي مع ملاحظة أنه لا يعيد الحديث الواحد بالسند والمتن نفسه، بل يأتي في كل مرة بفائدة، إما في السند أو في المتن، فيأتي به تارة عاليًا، وتارة نازلاً.

قال البخاري: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة، عن عمرو، عن أبي وائل، عن أبي موسى ﷺ، قال:

---

(١) باب: أعن أخاك ظالما أو مظلوما، ح رقم ٢٤٤٣.

(٢) باب "بدون" ح رقم٦٩٥٢.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١٢/ ٣٢٦.

جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: الرجل: يقاتل للمَغْنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليُرى مكانُه، فمن في سبيل الله؟ قال: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله"(١).

هذا الحديث رواه البخاري من طريقين إلى شعبة.

الأولى عالية: في كتاب الجهاد (٢)، بينه وبين شعبة سليمان بن حرب.

والثانية نازلة: في كتاب فرض الخمس (٣)، بينه وبين شعبة واسطتان، محمد بن بشار، وغندر، وإنما رواه نازلاً هنا مع روايته له عاليًا في كتاب الجهاد، إشارة إلى تعدد الطرق إلى شعبة، وهو من مقاصد البخاري في صحيحه.

وفي كتاب الغسل من الصحيح، روى الإمام البخاري بإسناد عالٍ، إلى سفيان الثوري في باب الوضوء قبل الغسل، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة: "توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة غير رجليه، وغسل فرجه، وما أصابه من الأذى، ثم أفاض عليه الماء، ثم نحى رجليه فغسلهما، هذه غسله من الجنابة "(٤).

وكذلك أعاده بإسناد عالٍ إلى الثوري في باب مسح اليد بالتراب فقال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة (٥).

ثم رواه بإسناد نازل درجةً إلى الثوري في باب التستر في الغسل عند الناس(٦).

قال البخاري: حدثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا سفيان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن ميمونة قالت: "سترت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة، فغسل

---

(١) البخاري كتاب الجهاد والسِّيَر، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا: ٢٨١٠

(٢) باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا: ٢٨١٠.

(٣) باب من قاتل للمَغْنَم، هل ينقص من أَجرِهِ؟: ٣١٢٦.

(٤) كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل، رقم ٢٤٩.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى، ح رقم٢٦٠.

(٦) صحيح البخاري رقم ٢٨١.

يديه، ثم صب بيمينه على شماله، فغسل فرجه وما أصابه، ثم مسح بيده على الحائط أو الأرض، ثم توضأ وضوءه للصلاة غير رجليه، ثم أفاض على جسده الماء، ثم تنحى، فغسل قدميه".

والطريق الأخير نزل فيه درجة؛ فبينه وبين الثوري واسطتان هما: عبدان، وعبد الله ابن المبارك.

والسبب في ذلك نبه عليه الحافظ فقال: "عبد الله هو ابن المبارك، وسفيان هو الثوري، وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف عالياً إلى الثوري، ونزل فيه هنا درجةً، وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجةً؛ لأنه سبق من روايته عن أبي حمزة عن الأعمش، والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام"[١].

سابعًا: التنبيه على عناية المصنف بالرواية.

ومن أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة عند بعض المحدثين: التأكيد على أنه سمع الرواية على الوجهين نازلة وعالية، ولا يقدح ذلك في إحدى الروايتين، وإن كان ظاهر الروايتين يوهم إعلال إحداهما. فغاية الأمر التأكيد على عناية المصنف بالرواية من حيث أنه سمعه نازلا فلم يقنع بذلك حتى سمعه عالياً.

كصنيع الإمام مسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب الاقتصاد في الموعظة [٢]، قال:

"حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، وأبو معاوية، ح وحدثنا ابن نمير -واللفظ له- حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، قال: كنا جلوسا عند باب عبد الله ننتظره، فمر بنا يزيد بن معاوية النخعي، فقلنا: أعلمه بمكاننا، فدخل عليه فلم يلبث أن خرج علينا عبد الله، فقال: إني أخبر بمكانكم، فما يمنعني أن أخرج إليكم إلا كراهية أن أملكم، "إن رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعظة في الأيام، كراهة السآمة علينا".

ثم أخرجه أيضاً بعده فقال: حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا ابن إدريس، ح وحدثنا مِنْجَابٌ بن الحارث التميمي، حدثنا ابن مُسْهِرٍ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعلي بن خشرم، قالا: أخبرنا عيسى بن يونس،

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١/ ٣٨٧.

(٢) رقم ٢٨٢١.

ح وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد نحوه، وزاد منجاب في روايته عن ابن مسهر: قال الأعمش: وحدثني عمرو بن مرة، عن شقيق، عن عبد الله مثله [١].

ففي الرواية الأولى روى الإمام مسلم الحديث بإسناد عالٍ، وفيه رواية الأعمش، عن شقيق، عن عبدالله بالعنعنة، بخلاف الرواية الثانية فقد رواه مسلم نازلاً درجة، وفيه رواية الأعمش، وحدثني عمرو بن مرة، عن شقيق، عن عبدالله بن مسعود ﷺ.

فقد يوهم هذا أن مسلمًا أراد بذلك إعلال رواية الاعمش، وأن الأعمش دلسه أولاً عن شقيق، ثم سمى الواسطة بينهما، وليس كذلك، فقد رواه الأعمش بالعنعة عن شقيق دون واسطة، كما في الرواية الأولى، بخلاف الرواية الثانية، فقد نزل فيها درجة، فزاد فيها واسطة بين الأعمش وبين شقيق، وقد صرح الأعمش فيها بالتحديث عن الواسطة، قال الأعمش: "وحدثني عمرو بن مرة عن شقيق"، بدليل أنَّ الأعمش صرح بالتحديث عن شقيق، كما في رواية البخاري [٢]، وفيها قال الأعمش:"حدثني شقيق".

بل كان مقصد مسلم من إيراد الرواية النازلة بعد العالية، أنَّ الأعمش سمعه من شقيق بلا واسطة، وسمعه عنه بواسطة.

قال الحافظ: "أراد بذكر الرواية الثانية وإن كانت نازلة، تأكيده، أو لينبه على عنايته بالرواية من حيث إنه سمعه نازلا، فلم يقنع بذلك حتى سمعه عاليا، وكذا صرح الأعمش بالتحديث عند المصنف في الدعوات، من رواية حفص بن غياث عنه، قال: حدثني شقيق، وزاد في أوله أنهم كانوا ينتظرون ابن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم، وأنه لما خرج قال: "أما إني أخبر بمكانكم ولكنه يمنعني من الخروج إليكم، فذكر الحديث" [٣].

ثامناً: إذا كان راويها أثبت أصحاب الشيخ الذي عليه مدار الإسناد.

ومن أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة في الحديث الواحد عند بعض الأئمة: أن يكون

---

(١) رقم ٢٨٢١.

(٢) في كتاب الدعوات، باب الموعظة ساعة بعد ساعة، برقم ٦٤١١.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١/ ١٦٢.

راويها أثبت في مدار الإسناد، أي أثبت أصحاب الشيخ الذي عليه مدار إسناد الحديث.

كصنيع البخاري في كتاب الجهاد قال: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة، عن عمرو، عن أبي وائل، عن أبي موسى ﷺ، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال الرجل: يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليرى مكانه، فمن في سبيل الله؟ قال: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله" (١).

فهذا الحديث رواه البخاري من طريقين إلى شعبة.

الأولى: في كتاب الجهاد (٢) بينه وبين شعبة، سليمان بن حرب.

والثانية: في كتاب فرض الخمس (٣) بينه وبينه واسطتان، محمد بن بشار، وغندر، وإنما رواه نازلاً هنا مع روايته له عاليًا في كتاب الجهاد، إشارةً إلى أن الطريق النازلة فيها ميزة وهي:

أن الراوي فيها عن شعبة، محمد بن جعفر، الملقب بغندر، وهو أثبت الناس في شعبة، كما هو معلوم عنه.

قال البخاري: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا شعبة، ح قال: وحدثني بشر بن خالد أبو محمد العسكري، قال: حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: لما نزلت: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٢] قال أصحاب رسول الله ﷺ: أينا لم يظلم؟ فأنزل الله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣ ﴾(لقمان: ١٣) (٤).

حيث روى الحديث في إحدى الطريقين عاليًا، بينه وبين شعبة أبو الوليد الطيالسي، ورواه نازلاً في الطريق الأخرى، بينه وبين شعبة، بشر بن خالد، ومحمد بن جعفر، المعروف بغندر، قال الحافظ: "غندر

(١) البخاري في الجهاد والسير، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا:ح رقم ٢٨١٠.

(٢) باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ح رقم ٢٨١٠.

(٣) باب من قاتل للمغنم، هل ينقص من أجره ح رقم ٣١٢٦.

(٤) البخاري في الإيمان باب ظلم دون ظلم، ح رقم ٣٢.

أثبت الناس في شعبة، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عالياً عن أبى الوليد. (١).

تاسعاً: الحرص من الرَّاوي على التثبّت من حديثه.

ومن أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة في الحديث الواحد عند بعض المحدثين: إذا وقع له من الأحاديث ما يحتاج فيه إلى التثبت، فيرويه مرتين: مرة عالياً عن شيخه الأول، ومرة نازلاً عن الذي ثَبَّتَهُ فيه، ولهذا ترى بعض النقاد، كالحافظ ابن حجر، يحملون أحياناً ما يجدونه من رواية الراوي الحديث عن شيخه مرتين: إحداهما بلا واسطة، والأخرى بواسطة على معنى التثبّت.

كالحديث الذي رواه البخاري في الصحيح قال: حدثنا نعيم، قال: حدثنا ابن المبارك، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله" (٢).

قال ابن أبي مريم: أخبرنا يحيى بن أيوب، حدثنا حميد، حدثنا أنس، عن النبي ﷺ، وقال علي بن عبد الله، حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا حميد، قال: سأل ميمون بن سياه، أنس بن مالك، قال: يا أبا حمزة، ما يحرم دم العبد وماله؟ فقال: "من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم" (٣).

فهذه الرواية وإن كانت موقوفة، فقد رواها الإمام البخاري مرفوعةً، كما ستأتي بعد قليل.

وهذا الحديث رواه حميد، عن أنس عالياً، دون واسطة، ورواه نازلاً، عن ميمون بن سياه، عن أنس بواسطة، لكن الإسماعيلي أعلَّ رواية حميد عن أنس، التي رواها دون واسطة؛ لأنَّ حميداً مدلس، ولم يصرح فيه بالسماع من أنس، فقال: الحديث حديث ميمون، وحميد إنما سمعه منه، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال: سألت أنسًا، ثم قال الإسماعيلي: حديث يحيى بن أيوب

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١/ ٨٧.

(٢) السابق: ١/ ١٦٢.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة ح رقم٣٩٣.

لا يحتج به يعني في التصريح بالتحديث، قال لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه.

قال الحافظ: "هذا التعليل مردود ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا " (١).

قلت: أسند البخاري هذا الحديث في الذي قبله، عن منصور بن سعد، عن ميمون بن سياه، عن أنس مرفوعًا، قال البخاري: حدثنا عمرو بن عباس، قال: حدثنا ابن المهدي، قال: حدثنا منصور بن سعد، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته"(٢)، وهذه متابعة لحميد على ذكر ميمون في هذا الحديث.

وصحح ابن حجر تلك الروايتين: رواية حميد عن أنس دون واسطة، ورواية حميد عن ميمون عن أنس بواسطة؛ لأنَّ حميداً تثبت فيه من ميمون، فرواه على الوجهين.

ولهذا تعقب الحافظ على الإسماعيلي منكراً تعليله المتقدم فقال: "هذا التعليل مردود، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلاً، ولو صرح بالسماع، والعمل على خلافه، ورواية معاذ، لا دليل فيها على أن حميدا لم يسمعه من أنس؛ لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس، ثم يستثبت فيه من ميمون، لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك، فكان حقيقا بضبطه، فكان حميد تارة يحدث به عن أنس؛ لأجل العلو، وتارة عن ميمون؛ لكونه ثبته فيه، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول: حدثني أنس، وثبَّتني فيه ثابت، وكذا وقع لغير حميد (٣).

عاشرًا: الوقوف على زيادةٍ بعض الألفاظ سواء في السند أو في المتن:

فمن أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة في الحديث الواحد عند بعض المحدثين: أن يروي المحدث رواية بإسناد نازل، وفيها زيادة ألفاظ غير مذكورة في الإسناد العالي، فيرويها على الوجهين، عالية ونازلة، وفي ذلك تحصيل العلو بالإضافة إلى زيادة ألفاظ غير مذكورة في الرواية النازلة

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١/ ٤٩٧- ٤٩٨.

(٢) البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة ح رقم٣٩١.

(٣) فتح الباري لابن حجر ١/ ٤٩٨.

سندًا ومتنًا.

أما الزيادة في السند كصنيع البخاري في الصحيح قال: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي المنهال، قال: كنت أتجر في الصرف، فسألت زيد بن أرقم ﷺ، فقال: قال النبي ﷺ، ح وحدثني الفضل بن يعقوب، حدثنا الحجاج بن محمد، قال: ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، وعامر بن مصعب: أنهما سمعا أبا المنهال، يقول: سألت البراء بن عازب، وزيد بن أرقم عن الصرف، فقالا: كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ، فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف، فقال: "إن كان يدًا بيدٍ فلا بأس، وإن كان نساء فلا يصلح" (١).

قال الحافظ: "أخرج البخاري الطريق الثانية بنزول رجل؛ لأجل زيادة عامر بن مصعب، مع عمرو بن دينار، في رواية بن جريج عنهما، عن أبي المنهال المذكور، وعامر بن مصعب ليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد"(٢).

---

(١) كتاب البيوع باب التجارة في البرح رقم٢٠٦٠.

(٢) فتح الباري لابن حجر٤/ ٢٩٧، قلت: وهذا ما يسميه المحدثون بالمذيد في متصل الأسانيد، وهو فن لطيف مهم عظيم الفائدة، يعرف بجمع الطرق والأبواب، صنف فيه الخطيب مصنفًا حسنًا سماه "تمييز المزيد في متصل الأسانيد، ومثلوا له بحديث يرويه عبد الله بن المبارك قال: "حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بسر بن عبيد الله قال: سمعت أبا إدريس يقول سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها".

فذكر "سفيان" في هذا الإسناد زيادة ووهم وهكذا ذكر أبي إدريس، أما الوهم في ذكر سفيان فممن دون ابن المبارك، لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما.

وأما ذكر "أبي إدريس" فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة، وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة، قال أبو حاتم الرازي عن أبيه: "يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث؛ أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر وبين واثلة، وكثيرًا ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه".علل ابن أبي حاتم ح رقم ٢١٣، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٢/ ٤٧٧.

وأما الزيادة في المتن كصنيع الحميدي قال: ثنا سفيان قال: ثنا الزهري قال: سمعت سليمان بن يسار يقول: سمعت ابن عباس يقول: إن امرأة من خثعم سألت رسول الله ﷺ غداة النحر والفضل ردفه فقالت: "إن فريضة الله على عباده أدركت أبي وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستمسك على الراحلة فهل ترى أن نحج عنه؟ قال: "نعم" قال سفيان: وكان عمرو بن دينار حدثناه أولا عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس وزاد فيه فقلت: يا رسول الله أو ينفعه ذلك؟ قال: "نعم كما لو كان على أحدكم دين فقضاه" فلما جاءنا الزهري فقعد به فلم يقله[١].

وفي حديثٍ آخر قال الحميدي: ثنا سفيان، قال: ثنا عمرو بن دينار، قيل تلقاء ابن المنكدر، قال: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: قال لي رسول الله ﷺ: "أنكحت يا جابر؟، قال: نعم، قال: أبكر أم ثيب؟ قلت: ثيب، قال: فهلا جارية تلاعبك تلاعبها، قلت: يا رسول الله قتل أبي يوم أحد، وترك تسع بنات، وكن لي تسع أخوات، فلم أحب أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن، ولكن امرأة تمشطهن، وتقوم عليهن، قال: "أصبت"[٢].

قال سفيان: ثم لقيت محمد بن المنكدر، فحدثنيه، وزاد فيه كلمة لم يقلها عمرو، قال: سمعت جابرا، يقول: قال لي رسول الله ﷺ حين نكحت: يا جابر أتخذتم أنماطا؟ ، قلت: يا رسول الله وأنى لنا أنماط؟ قال: أما إنها ستكون" [٣].

وروى البخاري في صحيحه بإسناد ثلاثيٍ عالٍ عن شيخه: أبي عاصم النبيل، وكان سياق الرواية مختصراً، ورواه فيه بإسناد سداسيٍ نازلٍ، وسياقها مطولا عن الرواية العالية وفيها زيادة ألفاظ.

أما الرواية الثلاثية: قال البخاري: حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ: أن النبي ﷺ أتي بجنازة ليصلي عليها، فقال: " هل عليه من دين؟، قالوا: لا، فصلى عليه، ثم أتي بجنازة أخرى، فقال: هل عليه من دين؟، قالوا: نعم، قال: صلوا على صاحبكم، قال: أبو قتادة علي دينه يا

---

(١) مسند الحميدي ح رقم٥١٧.

(٢) السابق:ح رقم ١٢٦١.

(٣) السابق:ح رقم ١٢٦٢.

رسول الله، فصلى عليه"[١].

كما رواه البخاري مرة أخرى بإسناد ثلاثيٍ عالٍ عن شيخه: المكي بن إبراهيم بنحو ألفاظ رواية أبي عاصم النبيل الثلاثية.

قال البخاري: حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ، قال: كنا جلوسا عند النبي ﷺ، إذ أتي بجنازة، فقالوا: صل عليها، فقال: "هل عليه دين؟، قالوا: لا، قال: فهل ترك شيئا؟، قالوا: لا، فصلى عليه، ثم أتي بجنازة أخرى، فقالوا: يا رسول الله، صل عليها، قال: هل عليه دين؟ قيل: نعم، قال: فهل ترك شيئا؟، قالوا: ثلاثة دنانير، فصلى عليها، ثم أتي بالثالثة، فقالوا: صل عليها، قال: هل ترك شيئا؟، قالوا: لا، قال: فهل عليه دين؟، قالوا: ثلاثة دنانير، قال: صلوا على صاحبكم، قال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعليّ دينه، فصلى عليه[٢].

وأما الرواية السداسية: قال البخاري: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى، عليه الدين، فيسأل: هل ترك لدينه فضلا؟، فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى، وإلا قال للمسلمين: صلوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح، قال: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي من المؤمنين فترك دينا، فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته"[٣].

فالحديث واحدٌ في كفالة دين المتوفى، وعدم الصلاة عليه إلا بعد سداده أو كفالته، فرواه البخاري أولاً عاليًا عن شيخين من شيوخه هما: أبو عاصمٍ، والمكي بن إبراهيم، كلاهما عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع ﷺ، ثم رواه نازلاً بإسنادٍ سداسي.

وحديث أبي عاصم النبيل والمكي بن إبراهيم كلاهما من ثلاثيات صحيح البخاري، والإسناد الثلاثي أعلى ما يكون عند البخاري، فإن بينه وبين النبي ﷺ فيه ثلاثة أشخاص فقط: صحابي وتابعي وتابع تابعي،

---

(١) في كتاب الكفالة، باب إن أحال دين المَيت على رجلٍ جاز ٢٢٨٩.

(٢) السابق نفسه.

(٣) كتاب الكفالة باب من تكفل عن ميتٍ دينًا، فليس له أن يرجع ٢٢٩٨.

وقد حصل العلو في إسناد هذا الحديث؛ لأن وفاة سلمة بن الأكوع ﷺ كانت سنة أربع وسبعين، وقد عاش مولاه يزيد بن أبى عبيد الذي روى الحديث عنه بعده نحوًا من سبعين سنة، إذ كانت وفاته سنة بضع وأربعين ومئة، وعاش أبو عاصم النبيل الذي روى الحديث عن يزيد ابن أبى عبيد بعده أكثر من ستين سنة، حيث كانت وفاته سنة اثنتي عشرة بعد المئتين.

حادي عشر: الوقوف على تسمية المقصود بالتحديث.

من أسباب الجمع بين الأسانيد العالية والأسانيد النازلة في الحديث الواحد عند بعض المحدثين: أن تكون الرواية النازلة فيها تسمية المقصود بالتحديث في السند، وذلك غير موجود في الرواية العالية، وقد يجمع فوائد أخرى زيادة على ذلك كأنْ تكون الرواية النازلة فيها تصريح بالسماع من أحد الرواة، بخلاف الإسناد العالي، فلم يقع فيه إلا الرواية بالعنعنة في ذلك الموضع.

كصنيع البخاري في أبواب التطوع من الصحيح، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى[١]، فقال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: "كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن".

ورواه البخاري أيضًا في كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة[٢]، فقال: فقال: حدثنا مُطَرِّفُ بن عبد الله أبو مصعب، حدثنا عبد الرحمن بن أبي المَوَالِي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ، قال: "كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن".

ورواه البخاري مرة ثالثة في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ (الأنعام:٦٥)[٣]، فقال: حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن بن عيسى، حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالي، قال: سمعت محمد بن المنكدر، يحدث عبد الله بن الحسن يقول: أخبرني جابر بن عبد الله السلمي، قال: كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن... الحديث.

---

(١) رقم ١١٧١.

(٢) رقم ٦٣٨٢.

(٣) رقم ٧٣٩٠.

فالروايتين الأولى والثانية، رواهما البخاري بإسناد عالٍ، فكان بينه وبين عبد الرحمن بن أبي الموالي درجة واحدة، ورواه عبد الرحمن في كل منهما بالعنعنة، ولم يصرح بالسماع، قال عبد الرحمن: "عن محمد بن المنكدر".

بخلاف الرواية الثالثة، فقد نزل فيها البخاري درجة، فرواه نازلاً بواسطتين بينه وبين عبد الرحمن بن أبي الموالي، ووقع فيها التصريح بالسماع، قال عبد الرحمن:"سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن أي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكان عبد الله كبير بني هاشم في وقته "[1]، وهذا من دلائل تحري البخاري شرط الاتصال في الرواية، وإن كانت نازلةً، ويضاف إلى ذلك كله تسمية المقصود بالتحديث، وهو عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

ثاني عشر: التصريح بسماع الراوي عن شيخ ادعى البعض أنه لم يدركه، لدفع تهمة الإرسال أو الاتصال.

مثال ذلك: صنيع البخاري في كتاب التهجد، باب التهجد بالليل، حيث روى حديث عبدالله بن عباس بإسنادين، الأول عاليا بإسناد خماسي، الثاني نازل بإسناد سداسي، من أجل إثبات سماع سليمان بن أبي مسلم من طاوس.

قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا سليمان بن أبي مسلم، عن طاوس، سمع ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد قال: " اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد لك ملك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض، ولك الحمد أنت الحق ووعدك الحق، ولقاؤك حق، وقولك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، ومحمد صلى الله عليه وسلم حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم، وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت – أو: لا إله غيرك – "قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية: "ولا حول ولا قوة إلا بالله"، قال سفيان: قال سليمان بن أبي مسلم: سمعه من طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن

(١) فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٧٦.

النبي ﷺ[١].

وقال البخاري: حدثنا محمود، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني سليمان الأحول، أن طاوسا، أخبره أنه سمع ابن عباس، يقول: كان النبي ﷺ إذا تهجد من الليل، قال: "اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض، ولك الحمد أنت قيم السموات والأرض، ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك الحق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت"[٢].

قال الحافظ: "قوله: قال سفيان، هو موصول أيضا، وإنما أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طاوس؛ لإيراده له أولا بالعنعنة، ووقع في رواية الحميدي التصريح بالسماع كما تقدم، ولأبي ذر وحده هنا قال علي ابن خشرم: قال سفيان إلخ، ولعل هذه الزيادة عن الفربري، فإن علي بن خشرم لم يذكروه في شيوخ البخاري، وأما الفربري فقد سمع من علي بن خشرم كما سيأتي في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والخضر فكأن هذا الحديث أيضا كان عنده عاليا عن علي بن خشرم عن سفيان فذكره لأجل العلو والله أعلم"[٣].

وقال العيني: **"أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طاووس لأنه أولا أورده بالعنعنة، وصرح بذلك أيضا الحميدي في مسنده، عن سفيان قال: حدثنا سليمان الأحول خال ابن أبي نجيح: سمعت طاووسًا**، فذكر الحديث"[٤].

---

(١) البخاري كتاب التهجد، باب التهجد بالليل وقوله عز وجل: {ومن الليل فتهجد به نافلة لك} [الإسراء: ٧٩] ح (١١٢٠).

(٢) السابق: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {يريدون أن يبدلوا كلام الله} [الفتح: ١٥] ح (٧٤٩٩).

(٣) فتح الباري لابن حجر ٣/ ٥.

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٧/ ١٦٨.

ثالث عشر: إضافة طريق أخرى للحديث:

كصنيع الإمام البخاري في الصحيح قال: حدثنا محمد بن سنان، حدثنا فليح بن سليمان، حدثنا هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة" قال: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال: "إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"(١).

فهذه رواية عالية، عن شيخه محمد بن سنان، وقد رواها بإسناد خماسي.

ثم رواها مرة أخرى، ونزل فيها درجة، عن شيخه إبراهيم بن المنذر، بإسناد سداسي، فقال حدثنا محمد ابن سنان، قال: حدثنا فليح، ح وحدثني إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا محمد بن فليح، قال: حدثني أبي قال: حدثني هلال بن علي، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم، جاءه أعرابي فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله ﷺ يحدث، فقال بعض القوم: سمع ما قال فكره ما قال. وقال بعضهم: بل لم يسمع، حتى إذا قضى حديثه قال: "أين - أراه - السائل عن الساعة" قال: ها أنا يا رسول الله، قال: "فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة"، قال: كيف إضاعتها؟ قال: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"(٢).

قال الحافظ: "إنما أورده عاليا عن فليح بواسطة محمد بن سنان فقط، ثم أورده نازلا بواسطة محمد ابن فليح وإبراهيم بن المنذر عن محمد؛ لأنه أورده في كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط، فأراد أن يعيد هنا طريقا أخرى ولأجل نزولها قرنها بالرواية الأخرى"(٣).

* * * * *

(١) البخاري في الرقاق بابين رفع الأمانة ح (٦٤٩٦).

(٢) السابق: في العلم باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه، فأتم الحديث ثم أجاب السائل ح (٥٩).

(٣) فتح الباري لابن حجر ١/ ١٤٢.

الخاتمــة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على من جُمعت كلُ خصالِ الخير فيه.

فبعد الدراسة النظرية، والتطبيق العملي، لمسألة العلو والنزول في الإسناد عند المحدثين، وقفت بفضل الله تعالى على أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

- الإسناد من خصائص هذه الأمَّة، ومفاخرها التي تزدهي به شرفًا على سائر الأمم.
- طلب الإسناد العالي سنة صحيحة، ومطلب أصيل عند المحدثين، كانوا يتزاحمون عليه.
- الحديث العالي: هو الذي قلَّ عدد رواته، والنازل هو: الذي كثر رجال إسناده، بالنسبة إلى غيره.
- العلو في الإسناد، إن صح أفضلُ من النزول، على الصحيح الذي قاله الجمهور.
- علو الإسناد، من وجوه الترجيح التي اعتبرها المحدثون، والأصوليون، والفقهاء، عند التعارض.
- وجوه الترجيحات كثيرةٌ، منهم من وصلها إلى الخمسين، ومنهم من وصلها إلى المئة، وزاد عليها عشراً.
- ضابط الترجيح عند المحدثين: هو سلامة الرواية، سواء كانت عالية، أو نازلة، فعدالة الرواة، وضبطهم، وعدم مخالفتهم الثقات، هو الذي عليه المدار عند أهل الحديث في قبول الروايات أو ردها.
- اعتبر الأصوليون قلة الوسائط من قواعد الترجيح، فيقدمون الرواية العالية على الرواية النازلة، دون اعتبار لسلامة النص، وحجتهم أن قلة الوسائط هي الضمانة للترجيح، لأنه كلما قلت الوسائط والرواة، كان أبعد عن احتمال الغلط والكذب، وأقوى في الظن.
- الأصوليون نظروا إلى قلة الوسائط، بينما نظر المحدثون إلى سلامة الرواية، وكلاهما صواب إذا جُمِع بين كلامهما بما ذكره السخاوي، حيث قال: وحينئذ فمحل الاختلاف عند التساوي في جميع الأوصاف، ما عدا العلو، ومع ذلك فالعلو أفضل، وطلبه من علو همة المحدث، ونبل قدره، وجزالة رأيه.
- الرواية النازلة عندما تكون أصح، ورواتها ثقات وأضبط، ومخرجها سليم، فإن هذا يجعلها أهلاً

للترجيح على روايةٍ أخرى عالية، فقدت صحتها وسلامتها، ورواتها أقل في الضبط والعدالة والإتقان.

• قسم علماء الحديث العلو في الإسناد إلى خمسة أقسام، أفضلها:

العلو المطلق: هو ما انتهى إلى النبي ﷺ بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر، ورد به ذلك الخبر بعدد كثير، وضده النُزول المطلق.

والعلو النسبي: هو ما انتهى سنده إلى إمام من أئمة الحديث، كشعبة، ومالك، والبخاري، ومسلم مثلاً بعدد قليل بالنسبة إلى سند آخر ورد به ذلك الخبر بعدد كثير، وضده النُزول النسبي، وتتفرع من العلو النسبي أربعة أنواع: الموافقة والبدل، والمساواة، والمصافحة.

• بقدر ما مدح الحفاظ علو الإسناد وتفاخروا به، بقدر ما ذموا النزول، واعتبروه شؤمًا وقرحة في الوجه.

• أعلى أسانيد الكتب الستة الثلاثيات عند البخاري وابن ماجة والترمذي، وأنزل أسانيد الكتب الستة السند العشاري عند الترمذي والنسائي.

• لا توجد مصنفات خاصة في الأسانيد العالية، أو النازلة، باستثناء ابن طاهر المقدسي ألف جزءًا سماه: "مسألة العلو والنزول في الحديث"، وما صنفه العلماء من الأجزاء كـ "الثُلاثيات".

• من أسباب تقديم العلو في الإسناد على النزول عند أكابر المحدثين كالبخاري ومسلم وغيرهما، إما رغبة من الراوي في أن يشارك شيخه في الرواية عن شيوخ شيخه، وإما حرصًا من الرَّاوي على سماع الحديث من المصدر الأول مباشرة بدون واسطة، وإما لتقديم العلو عن غير الثقات على النزول عن الثقات.

• من أسباب الجمع بين العلو والنزول في الإسناد عند المحدثين، إما لدفع تهمة التدليس عن الراوي، أو التصريح برؤية الصحابي للنبي ﷺللواقعة سبب ورود الحديث، أو من باب العناية بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، أو كون النازلة تامًا، وسياق العالية مختصراً، أو النزول في الرواية إذا كان راويها أثبت أصحاب الراوي، أو الوقوف على تسمية المقصود بالتحديث في الإسناد النازل، أو التنبيه على اعتناء المصنف بالرواية، أو تثبّت الرَّاوي من حديثه، أو عدم الوقوف على العالي بداية، أو التصريح بسماع الراوي عن شيخ ادعى البعض أنه لم يدركه، لدفع تهمة الإرسال أو الاتصال.

ثانياً التوصيات:

• أوصي طلبة العلم بلزوم الشيوخ والأخذ عنهم مباشرة إن تيسر لهم ذلك، طلباً للعلو في الإسناد.

• أوصي طلبة العلم في أقسام الحديث وعلومه في جميع الكليات والجامعات بقراءة شروح كتب السنة لأكابر العلماء، أمثال ابن حجر في فتح الباري، والنووي في المنهاج، وغيرهما من الشروح المعتبرة، واستخراج ما فيها من والفوائد والزوائد والنكت العلمية التي ينتفع بها المشتغلون بالسنة وعلومها.

• كما أوصي طلبة العلم في أقسام الحديث وعلومه، بتتبع قضايا المصطلح النادرة، والمنثورة في بطون كتب التراجم، والطبقات، وخدمتها بما تحتاج، وفي ذلك خدمة عظيمة للسنة النبوية؛ لما يترتب عليه من الوقوف على حال الراوي والمروي ومن ثم قبول الحديث أو رده.

•التمهل في الحكم على الأحاديث التي ظاهرها القصور من الأئمة، ودراسة كافة جوانب رواياتهم؛ للوصول إلى الوجه الصحيح الذي لجؤوا إليه، ومنه تظهر عبقريتهم في روايتهم للسنة على الوجه الصحيح.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبرحمته تتنزل البركات.

وكتبه أبو محمد فجر الجمعة ٥/ ٤/ ١٤٤٢هـ

بمنطقة المدينة المنورة/ ينبع البحر/ حي المروج.

* * * * *

ثبت بأهم المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.
- الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين، الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٦هـ.
- إرشاد الساري، للقسطلاني، ت: ٩٢٣هـ المطبعة الأميرية، مصر، السابعة، ١٣٢٣ هـ.
- أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، لأبي صعليك أستاذ بالجامعة الأردنية، ٢٠١٣م.
- الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة، لحسن السيناوني المالكي، مطبعة النهضة، تونس، ١٩٢٨م.
- اعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي، ت: ٥٨٤هـ، دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن، ١٣٥٩هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الأولى، ١٤١٤هـ.
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ت: ٥٧١ هـ، دار الفكر بيروت، ١٩٩٥هـ، ت: عمر العمري.
- تحفة الأحوذي: محمد عبد الرحمن المباركفوري ١٣٥٣هـ: دار الكتب العلمية، بيروت.
- تدريب الراوي للسيوطي، ت ٩١١ه، مكتبة الرياض الحديثة، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف.
- تذكرة المؤتسي، للسيوطي ت: ٩١١هـ، ت: صبحي البدري، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤ه.
تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ت: د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار – عمان، الأولى، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ .
- التقييد والإيضاح، للعراقي، ت: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ.
- التمهيد لابن عبد البر، ت: ٤٦٣هـ، ت: مصطفى العلوي، وزارة الأوقاف، المغرب ١٣٨٧ هـ.
- التنبيهات المجملة، للعلائي، ت: ٧٦١هـ، ت: الزهراني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
- توضيح الأفكار للصنعاني، ت: ١١٨٢هـ، ت: صلاح عويضة، العلمية، بيروت، لبنان،١٤١٧هـ.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن ت: دار الفلاح، دار النوادر، دمشق: الأولى، ١٤٢٩هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب، ت: ٤٦٣هـ، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- الجامع المسند الصحيح = صحيح البخاري، للبخاري ت: زهير الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

- الحكمة من رواية البخاري بالإسناد النازل، للدكتور طالب حماد أبو شعر، منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، المجلد التاسع، العدد الثاني، سنة ٢٠٠١م

- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى. لمحمد الإثيوبي الوَلَّوِي دار المعراج الدولية للنشر.

- الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت، لعبد الله الخطيب، مجمع فهد للمصحف.

- الرسالة المستطرفة، للكتاني، ت: ١٣٤٥هـ، ت: الزمزمي، دار البشائر، ١٤٢١هـ.

- السُنَّة المطهرة والتحديات، لنور الدين عتر مجلة مركز بحوث السُنَّة والسيرة - قطر، ١٤٠٨هـ .

- سنن ابن ماجه: لابن ماجة القزوينى ت ٢٧٣هـ: دار الفكر بيروت، ت: فؤاد عبد الباقي.

- سنن أبى داود: لأبي داود السجستاني ت ٢٧٥هـ: دار الفكر بيروت، ت: محيي الدين عبد الحميد.

- سنن الترمذي: للترمذي ت ٢٧٩ هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت، ت: أحمد شاكر.

- السنن الكبرى: للنسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، ت: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٢١هـ.

- شاخت والسنة النبوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٨٥م، ص: ٦٢، لمحمد الأعظمي.

- الشذا الفياح، للأبناسي ت: ٨٠٢هـ، ت: صلاح هلل، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.

- شرح التبصرة، للعراقي، ت: ٨٠٦هـ، ت: عبد اللطيف الهميم، العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ.

- شرح صحيح البخاري، أبو إسحاق الحويني، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

- شرح علل الترمذي، لابن رجب، ت: ٧٩٥هـ ت: د: همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ.

- شرف أصحاب الحديث، للخطيب، ت: ٤٦٣هـ، ت، د. محمد اوغلي دار إحياء السنة، أنقرة.

- عشرون حديثا من صحيح البخاري، لعبد المحسن البدر، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ.

- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢ هـ، دار المعرفة بيروت، ت: محب الدين الطبري.

- فتح المغيث للسخاوي ت ٩٠٢ هـ الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤١٤هـ، ت: صالح عويضة.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي، ت: ٤٥٦هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- فيض القدير للمناوي ت: ١٠٣١هـ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الأولى، ١٣٥٦ .
- قواعد التحديث، للقاسمي، دار الكتب العلمية بيروت -الطبعة الأولى- ١٣٩٩هـ.
- كتاب العين، للفراهيدي، ت: ١٧٠هـ، ت: د مهدي المخزومي وآخرون، دار ومكتبة الهلال.
- كتابة الحديث النبوي في عهد النبي ﷺ بين النهي والإذن، حسناء نجار، مجمع فهد.
- الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية، لسليمان الحربي، الكتاب مرقم آليا، وهو دروس مفرغة.
- مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، ت ٧٢١ هـ، مكتبة لبنان ١٤١٥ هـ، ت: محمود خاطر.
- المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم ت: ٤٠٥هـ، ت: د. فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية.
- مرعاة المفاتيح شـرح مشـكاة المصـابيح، للمباركفوري، ت:١٤١٤هـــ، الجامعة السـلفية بالهند،١٤٠٤هـ.
- مسألة العلو والنزول، لابن القيسراني، ت: ٥٠٧هـ، ت: صلاح مقبول، مكتبة ابن تيمية الكويت.
- مسند الحميدي، للحميدي ت: ٢١٩هـ، ت: سليم أسد، دار السقا، دمشق الأولى، ١٩٩٦م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح ت: ٦٤٣هـ، ت: عتر، دار الفكر- سوريا، ١٤٠٦هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي، ت: ٦٧٦هـ، دار إحياء التراث، بيروت، الثانية، ١٣٩٢ .
- المهَذّب في علم أُصول الفقه المقارن، لعبد الكريم النملة، مكتبة الرشد – الرياض، الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف، الكويت، الثانية: هـ ١٤٠٤، دار السلاسل.
- نهاية السول شرح منهاج الوصول، للإسنوي، ت: ٧٧٢هـ، العلمية بيروت-لبنان، الأولى ١٤٢٠هـ.
- اليواقيت والدرر، للمناوي، ت: ١٠٣١هـ ت: المرتضي الزين، مكتبة الرشد – الرياض، ١٩٩٩م.

محتويات البحث

ملخص البحث ٩٠٧
مقدمــة ٩١١
المبحث الأول: الإسناد العالي..... ٩١٧
المطلب الأول: تعريف الإسناد وبيان أهميته عند المحدثين. ٩١٧
المطلب الثاني: تعريف العلو وبيان مواطن السند العالي في الكتب الستة..... ٩٢١
المطلب الثالث: أفضلية العلو في الإسناد على النزول، مع ذكر أقسامه. ٩٢٧
المطلب الرابع: أسباب تقديم العلو في الإسناد على النزول عند المحدثين. ٩٣٥
المطلب الخامس: وجوه ترجيح علو الإسناد عند المحدثين والأصوليين..... ٩٤٠
المبحث الثاني: الإسناد النازل ٩٤٤
المطلب الأول: تعريف النزول في الأسانيد، وذم المحدثين له..... ٩٤٤
المطلب الثاني: أنزل الأسانيد في الكتب الستة. ٩٤٤
المطلب الثالث: أقسام النزول في الإسناد. ٩٤٧
المطلب الرابع: الحالات التي يفضل فيها المحدثون النزول في الإسناد على العلو[٥]..... ٩٤٨
المبحث الثالث: فوائد الجمع بين العلو والنزول في الإسناد عند المحدثين ٩٥١
أولاً: دفع تهمة التدليس عن الراوي:..... ٩٥٢
ثانيـًا: التصريح بمشاهدة الصحابي للنبي ﷺ للواقعة والقصة التي هي سبب ورود الحديث.
..... ٩٥٣
ثالثـًا: عدم الوقوف على الإسناد العالي بدايةً، ثم تحصيله بعد ذلك، فيجمع بين العالي والنازل. ٩٥٤
رابعـًا: متابعة بعض الأئمة من المحدثين الجهابذة لبعض شيوخه زيادة في الطمأنينة والتوثيق.

..... ٩٥٥

خامسـًا: التنويع في سياق الرواية بين الاختصار والإطالة، فيأتي بها مختصرة في الرواية العالية، ثم يأتي بها مطولة في الرواية النازلة، أو العكس. ٩٥٧

سادسـًا: الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام. ٩٥٩

سابعًا: التنبيه على عناية المصنف بالرواية..... ٩٦١

ثامنـًا: إذا كان راويها أثبت أصحاب الشيخ الذي عليه مدار الإسناد. ٩٦٢

تاسعـًا: الحرص من الرَّاوي على التثبّت من حديثه. ٩٦٤

عاشرًا: الوقوف على زيادةٍ بعض الألفاظ سواء في السند أو في المتن: ٩٦٥

حادي عشر: الوقوف على تسمية المقصود بالتحديث. ٩٦٩

ثاني عشر: التصريح بسماع الراوي عن شيخ ادعى البعض أنه لم يدركه، لدفع تهمة الإرسال أو الاتصال. ٩٧٠

ثالث عشر: إضافة طريق أخرى للحديث: ٩٧٢

الخاتمـــة ٩٧٣

ثبت بأهم المراجع والمصادر..... ٩٧٦